

عنوان البحث

أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

إعداد الطالب/محمد مصطفى عبدالرحمن العطاس

الرقم الجامعي/ ٢٤٢٠٠١٦٠٥

المشرف/

الدكتور الفيصل عبدالحميد محمد

الدكتور فايز علي جراد

السنة:

٢٠٢٥

فهرس المحتويات

٤	قائمة الجداول
٦	المستخلص
٧	الفصل الأول
٨	المقدمة
٨	مشكلة الدراسة:
١٢	أهمية الدراسة:
١٢	أهداف الدراسة:
١٥	تساؤلات الدراسة:
١٥	فروض الدراسة:
١٦	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
١٩	الفصل الثاني
١٩	الدراسات السابقة
٢٠	المقدمة
٢٢	متغيرات الدراسة
٢٤	الدراسات السابقة
٣٠	الإطار النظري
٣٢	الفصل الثالث
٣٢	منهجية الدراسة
٣٣	المقدمة
٣٤	المنهجية وطرق البحث
٣٤	مجتمع البحث
٣٤	حدود البحث
٣٦	خطوات جمع البيانات
٣٧	محددات حجم العينة
٣٩	الفصل الرابع
٣٩	نتائج الدراسة
٤٠	المقدمة
٤١	تحليل البيانات
٤١	التوصيات
٧١	المراجع
٧٢	المراجع الأجنبية

٧٥	 الملحق
٧٦	 الاستبانة
٧٨	 Abstract

قائمة الجداول

٤٢	جدول ١: الوصف الاحصائي.....
٤٣	جدول ٢: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة.....
٤٤	جدول ٣: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة.....
٤٥	جدول ٤: الوصف الاحصائي للدرجة العلمية.....
٤٦	جدول ٥: الوصف الاحصائي لتلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.....
٤٧	جدول ٦: الوصف الاحصائي ليوحد فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.....
٤٨	جدول ٧: الوصف الاحصائي ليساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.....
٤٩	جدول ٨: الوصف الاحصائي ليتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.....
٥٠	جدول ٩: الوصف الاحصائي ل تمتلك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.....
٥١	جدول ١٠: الوصف الاحصائي ليتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.....
٥٢	جدول ١١: الوصف الاحصائي لتتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.....
٥٣	جدول ١٢: الوصف الاحصائي لساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.....
٥٤	جدول ١٣: الوصف الاحصائي ل أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.....
٥٥	جدول ١٤: الوصف الاحصائي ليساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.....
٥٦	جدول ١٥: الوصف الاحصائي لينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.....
٥٧	جدول ١٦: الوصف الاحصائي لتحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة.....
٥٨	جدول ١٧: الوصف الاحصائي ليؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.....
٥٩	جدول ١٨: الوصف الاحصائي لتساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.....
٦٠	جدول ١٩: الوصف الاحصائي لتساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.....
٦١	جدول ٢٠: الوصف الاحصائي لتساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.....
٦٢	جدول ٢١: الوصف الاحصائي ليتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.....
٦٣	جدول ٢٢: ملخص معالجة القضية.....
٦٣	جدول ٢٣: تحليل الموثوقية والشفافية للبيانات.....
٦٦	جدول ٢٤: اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة.....
٦٧	جدول ٢٥: اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.....
٦٨	جدول ٢٦: اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).....
٦٩	جدول ٢٧: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة.....
٦٩	جدول ٢٨: ملخص نموذج عامل بايز أ، ب.....

فهرس الأشكال

٣٠	رسم توضيحي ١: الإطار النظري للدراسة
٤٣	رسم توضيحي ١ : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة
٤٤	رسم توضيحي ٢ : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة
٤٥	رسم توضيحي ٣ : التمثيل البياني للدرجة العلمية
٤٦	رسم توضيحي ٤ : التمثيل البياني لمتنظم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام
٤٧	رسم توضيحي ٥ : التمثيل البياني لوجود فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي
٤٨	رسم توضيحي ٦ : التمثيل البياني ليساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية
٤٩	رسم توضيحي ٧ : التمثيل البياني ليتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة
٥٠	رسم توضيحي ٨ : التمثيل البياني لتمتلك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح
٥١	رسم توضيحي ٩ : التمثيل البياني ليتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت
٥٢	رسم توضيحي ١٠ : التمثيل البياني لتتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية
٥٣	رسم توضيحي ١١ : التمثيل البياني لساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة
٥٤	رسم توضيحي ١٢ : التمثيل البياني أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة
٥٥	رسم توضيحي ١٣ : التمثيل البياني ليساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة
٥٦	رسم توضيحي ١٤ : التمثيل البياني لينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة
٥٧	رسم توضيحي ١٥ : التمثيل البياني لتحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة
٥٨	رسم توضيحي ١٦ : التمثيل البياني ليؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة
٥٩	رسم توضيحي ١٧ : التمثيل البياني لتساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين
٦٠	رسم توضيحي ١٨ : التمثيل البياني لتساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء
٦١	رسم توضيحي ١٩ : التمثيل البياني لتساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة
٦٢	رسم توضيحي ٢٠ : التمثيل البياني ليتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء
٦٤	رسم توضيحي ٢١ : متغيرات الدراسة
٦٦	رسم توضيحي ٢٢ : دور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة
٦٧	رسم توضيحي ٢٣ : دور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية
٦٨	رسم توضيحي ٢٤ : دور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

المستخلص

من خلال دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وعناصر مثل الشفافية والمساءلة واستقلال مجلس الإدارة، وكذلك مدى تأثير هذه العناصر على الأداء المالي والتشغيلي للشركة، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تطبيق معايير حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول). مع التركيز على المشهد الاقتصادي والتنظيمي للمملكة العربية السعودية، تهدف الدراسة إلى تقديم أساس نظري شامل حول فكرة حوكمة الشركات وأهميتها وأفضل الممارسات المتبعة في الأسواق المالية الدولية. تم استخدام استبيان أرسل إلى عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية لجمع البيانات للدراسة، والتي تستند إلى تقنية كمية. تم إجراء تحليل شامل مدعوم ببيانات حول مقدار تطبيق حوكمة الشركات في هذه المنظمات من خلال مشاركة ١٥٠ مشاركاً في التجربة، والذين جاءوا من مجموعة متنوعة من الإدارات التنفيذية والمالية. نظراً لأن النتائج أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق معايير الحوكمة وتعزيز أداء الشركات، فقد تم فحص البيانات باستخدام تقنيات إحصائية مناسبة لتحديد الدرجة التي أثر بها تطبيق معايير الحوكمة على الأداء المالي والإداري. وأظهرت الدراسة أيضاً أن زيادة استقلالية وشفافية مجالس الإدارة يعزز ثقة المستثمرين واستقرار النظام المالي. وفي ضوء هذه النتائج، تشير الدراسة إلى أنه من أجل تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في السوق السعودية، من الضروري تحسين الإفصاح المالي، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، وخلق سياسات تنظيمية تشجع على الالتزام بمعايير الحوكمة.

الفصل الأول

المقدمة

تعتبر الحوكمة المؤسسية واحدة من الركائز الأساسية التي تضمن استدامة المؤسسات ونجاحها في عالم الأعمال الحديث. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتغيرات السريعة في البيئة الاستثمارية، أصبحت الحاجة إلى نظام حوكمة فعال ضرورة ملحة تساهم في تعزيز أداء الشركات وكفاءتها. إذ يتناول مفهوم الحوكمة المؤسسية مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية تنظيم وإدارة الشركة، مع التركيز على توازن المصالح بين مختلف الأطراف المعنية، مثل المساهمين، والإدارة، والمستثمرين، والمجتمع (Guttermann, 2023).

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على أداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول)، من خلال تقييم مدى التزام هذه الشركات بمبادئ الحوكمة وأثر ذلك على أدائها المالي والإداري. وتعتبر حوكمة الشركات أحد العناصر الأساسية التي تساعد على تحقيق الشفافية وتحسين المساءلة وتعزيز ثقة المستثمرين، وكل ذلك يساهم في استقرار السوق المالية وجذب الاستثمارات. وقد جعلت التغيرات الاقتصادية والتشريعية في المملكة العربية السعودية من الضروري البحث في مدى نجاح الشركات المدرجة في تطبيق الحوكمة، وكيف يؤثر ذلك على أدائها التشغيلي والمالي، وما هي العقوبات التي قد تواجهها هذه الشركات عند محاولتها الالتزام بالمعايير الدولية.

في السياق السعودي، شهدت السنوات الأخيرة تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية، مما أدى إلى إدراك الشركات لأهمية تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية. فقد أصبح السوق المالية السعودي (تداول) واحدًا من أكبر الأسواق في المنطقة، مما يتطلب اعتماد أعلى معايير الشفافية والمساءلة. إن تعزيز الحوكمة المؤسسية يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق، مما يجعله عنصرًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية (Guttermann, 2023).

تتجلى أهمية الحوكمة المؤسسية في كونها وسيلة فعالة لضمان أن الشركات تعمل بشكل يتماشى مع المصالح العامة والخاصة. فالحوكمة المؤسسية تهدف إلى حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، وتحسين مستوى الشفافية في العمليات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الهامة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة. تساهم المعايير الصارمة للحوكمة في تقليل مخاطر الفساد وسوء الإدارة، وهي أمور قد تؤدي إلى خسائر مالية جسيمة وإلى التأثير سلبيًا على سمعة الشركات.

من خلال تعزيز الحوكمة، تتمكن الشركات من تحقيق أداء مالي وتشغيلي أفضل، حيث تتيح لها تطبيق استراتيجيات مدروسة بعناية، واستغلال الموارد بشكل أمثل. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الالتزام بالحوكمة المؤسسية من قدرة الشركات على إدارة المخاطر بشكل فعال، مما يضمن استقرارها في وجه التقلبات السوقية. في السياق السعودي، يشهد السوق المالي زيادة في استثمارات الشركات التي تلتزم بمعايير الحوكمة المؤسسية، حيث يعتبر المستثمرون هذه المعايير بمثابة مؤشر على سلامة الإدارة وفعالية العمليات (O'Neil، ٢٠٢٢).

تشير الأبحاث والدراسات إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات. إذ توضح العديد من الدراسات أن الشركات التي تطبق معايير حوكمة فعالة تتمتع بمستويات أعلى من الربحية والنمو مقارنة بتلك التي تفتقر إلى هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، تتضمن الحوكمة المؤسسية إنشاء هيكل تنظيمي قوي يضمن توزيع السلطة والمسؤوليات بشكل عادل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات ويعزز من استجابة الشركات للتغيرات في البيئة المحيطة (Akbar، 2016).

إن الشركات التي تلتزم بمعايير الشفافية والمساءلة تسجل مستويات أقل من الشكاوى والمنازعات، مما يساعد على تعزيز بيئة العمل الداخلية والخارجية. وهذا يعكس أهمية الحوكمة المؤسسية في تحسين صورة الشركات في نظر المساهمين والعملاء على حد سواء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في الشركة وبالتالي تحسين أدائها المالي (Almashhadani، ٢٠٢٣).

على الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها الحوكمة المؤسسية، إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيقها بشكل فعال في السوق المالية السعودية. من بين هذه التحديات، نقص الوعي بأهمية الحوكمة بين بعض الشركات، وعدم وجود إطار تشريعي قوي يلزم الشركات بالالتزام بهذه المعايير. لذا، يتعين على الجهات المختصة تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة المؤسسية، وتوفير التدريب والموارد اللازمة للشركات لتطوير أنظمتها الحكومية. من جهة أخرى، توفر هذه التحديات فرصاً لتطوير نظم الحوكمة المؤسسية في السعودية. فمع وجود جهود حكومية واضحة لدعم الحوكمة وتعزيز الشفافية في سوق المال، يمكن أن تساهم هذه الجهود في رفع مستوى التنافسية وجذب الاستثمارات.

ولما كانت معايير الحوكمة تعمل على تحسين الأداء المالي والتشغيلي، فضلاً عن درجة المساءلة والشفافية داخل الشركات، مما يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين، فإن تطبيقها يعد ضرورة استراتيجية لتحسين أداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول). وقد أصبح تطبيق الحوكمة ركيزة أساسية للحفاظ على استدامة الشركات، وجذب

الاستثمارات، وخفض المخاطر المالية والإدارية في ظل التقدم الاقتصادي والتشريعي الذي تشهده المملكة العربية السعودية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء المؤسسي، من خلال فحص مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأثر ذلك على أدائها المالي، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والاستدامة على المدى الطويل. كما يناقش التقرير الصعوبات التي تواجهها الشركات عند تطبيق معايير الحوكمة وكيفية تحسين الالتزام بها من أجل تعزيز الإنتاجية وتحقيق النجاح على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن تعزيز حوكمة الشركات لا يساعد الشركات الفردية على الأداء بشكل أفضل فحسب، بل إنه يعمل أيضاً على تحسين مناخ الاستثمار في المملكة، وزيادة الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزيز أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع قائم على المساءلة والشفافية. وستقدم هذه الدراسة اقتراحات عملية يمكن أن تعمل على تحسين إجراءات حوكمة الشركات وتعظيم الفوائد للشركات. (Arslan، ٢٠٢٠).

مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) واحدة من القضايا المعقدة التي تثير اهتمام الباحثين والممارسين في مجال إدارة الأعمال. تتمثل المشكلة الرئيسية في أن العديد من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية تعاني من ضعف في تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية، مما يؤثر سلباً على أدائها وفعاليتها. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة والهيئات الرقابية لتعزيز الحوكمة، لا يزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق هذه المعايير بشكل فعال، وهو ما يستدعي فهماً أعمق للأسباب والنتائج المرتبطة بذلك.

- المشاكل المترتبة على ضعف تطبيق معايير الحوكمة

✓ إن ضعف تطبيق معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص في الشفافية في العمليات الإدارية والمالية، مما يجعل من الصعب على المساهمين والمستثمرين الوصول إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. هذا الأمر يعزز من بيئة عدم اليقين حول أداء الشركات ويؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، مما يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار إلى هذه الشركات.

✓ عندما تفتقر الشركات إلى نظام حوكمة فعال، فإنها تصبح أكثر عرضة لمخاطر الفساد وسوء الإدارة. فتكون هناك احتمالية أكبر للقرارات غير المدروسة، مما قد يؤدي إلى تدهور الأداء المالي وزيادة احتمالية الخسائر. في هذه الحالة، يكون المستثمرون أقل استعدادًا لتقديم رؤوس أموالهم، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرة الشركات على النمو والتوسع (Lindhout، ٢٠٢٢).

✓ إن ضعف الحوكمة المؤسسية يعنى أيضًا نقص المساءلة، حيث قد لا يكون هناك آلية فعالة لمراقبة الأداء وتحمل المسؤولية عن القرارات المتخذة. هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تصرفات غير مسؤولة من قبل الإدارة، مثل تجاوزات مالية أو إدارية قد تؤدي إلى تدهور سمعة الشركة وفقدان ثقة المستثمرين والعملاء.

✓ توجد أدلة على أن الشركات التي لا تلتزم بمعايير الحوكمة المؤسسية تواجه صعوبات في تحقيق الأداء المطلوب. فقد يؤدي عدم وجود نظام حوكمة قوي إلى ضعف التنسيق بين مختلف أقسام الشركة وفشلها في تنفيذ استراتيجيات فعالة. وبالتالي، يتأثر الأداء العام للشركة بشكل مباشر، مما ينعكس على قدرتها التنافسية في السوق (Ali، ٢٠٢٣).

✓ في ظل غياب نظام حوكمة فعال، قد تفقد الشركات ثقة الجهات الخارجية مثل البنوك والمستثمرين. تعتبر الثقة أحد العناصر الأساسية في العلاقات التجارية، وبدون وجود معايير حوكمة قوية، يمكن أن تتأثر العلاقة بين الشركات والمستثمرين سلبيًا، مما يزيد من صعوبة الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع (Alduais، ٢٠٢٣).

- أهمية دراسة المشكلة

تعتبر دراسة هذه المشكلة ذات أهمية خاصة في ظل التوجهات الحالية نحو تحسين بيئة الاستثمار في السعودية. من خلال تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات، يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توضيح العوامل التي تعزز أو تعيق تطبيق هذه المعايير. كما يمكن أن تقدم التوصيات اللازمة التي تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في السوق المالية. إن فهم هذه المشكلة بشكل دقيق يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين معايير الحوكمة، مما ينعكس إيجابًا على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

أهمية الدراسة:

✓ أهمية الدراسة (العلمية)

من الناحية العلمية، تساهم هذه الدراسة في توسيع قاعدة المعرفة الأكاديمية حول مفهوم الحوكمة المؤسسية وأثرها على الأداء في السوق المالية، حيث تلقي الضوء على العلاقة بين التزام الشركات بالحوكمة وتحقيقها لمعدلات أداء مرتفعة ومستدامة. فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة المؤسسية، ولكن القليل منها قد تطرق إلى السياق السعودي بشكل شامل ودقيق، مما يجعل هذه الدراسة ذات قيمة مضافة في تقديم تحليل معمق يستند إلى بيانات واقعية وموثوقة من السوق المالية السعودية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في توفير فهم أكثر دقة لكيفية تفاعل المتغيرات المختلفة المرتبطة بالحوكمة المؤسسية، مثل الشفافية، والاستقلالية، والمسؤولية، مع الأداء المالي والإداري للشركات.

علاوة على ذلك، فإن الدراسة تسعى إلى سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالتحديات التي تواجه الشركات السعودية في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، وتأثير ذلك على جاذبية السوق المالية للاستثمارات المحلية والدولية. كما تقدم الدراسة نماذج نظرية وتحليلية يمكن أن تساعد الباحثين في تطوير أطر أكاديمية جديدة لفهم آليات الحوكمة المؤسسية وتأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي في الأسواق الناشئة. ومن خلال تقديم رؤى جديدة ومبنية على تحليل بيانات دقيقة، يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعاً مهماً لصناع القرار والممارسين في مجال الإدارة والحوكمة، حيث توفر توصيات عملية لتحسين الامتثال لمعايير الحوكمة وتعزيز فعالية العمليات الإدارية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج الدراسة قد تساعد في توجيه الأبحاث المستقبلية نحو استكشاف تأثيرات أخرى للحوكمة المؤسسية، مثل علاقتها بالاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعزز من فهم الأبعاد المتكاملة لهذا المفهوم الحيوي في بيئة الأعمال المعاصرة.

من المهم أن تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات من منظور متعدد التخصصات. فالأبحاث في هذا المجال تفتح المجال للنقاش الأكاديمي بين مختلف التخصصات، مثل إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية، مما يعزز الفهم الجماعي حول كيفية تحسين أداء المؤسسات. هذا التفاعل بين التخصصات قد يؤدي إلى تطوير مقاربات جديدة وأفكار مبتكرة تساهم في تحسين تطبيق معايير الحوكمة.

✓ أهمية الدراسة (العملية)

أما من الناحية العملية، فإن هذه الدراسة تحمل أهمية كبيرة للشركات المدرجة في السوق المالية. إذ تساعد الشركات على فهم التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية. من خلال تسليط الضوء على الروابط بين ممارسات الحوكمة والأداء، يمكن أن تدفع الشركات إلى تحسين سياساتها وإجراءاتها، مما يساهم في رفع مستوى الأداء والربحية. فالشركات التي تعتمد على معايير حوكمة فعالة تجد نفسها في موقف أفضل يمكنها من تعزيز تنافسيتها في السوق، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على المستوى المالي أو الاستثماري.

فإن تعزيز تطبيق معايير الحوكمة يساهم في بناء الثقة بين الشركات والمستثمرين. فعندما يكون هناك نظام حوكمة قوي وفعال، يشعر المستثمرون بالأمان والثقة في أن استثماراتهم محمية وأن القرارات التي تتخذها الشركات مدروسة وشفافة. هذه الثقة تلعب دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار والنمو في السوق المالية.

كما تقدم هذه الدراسة توصيات عملية يمكن أن تساعد الشركات على تحسين أنظمة الحوكمة الخاصة بها. من خلال تحليل البيانات والتوجهات الحالية، يمكن تحديد الممارسات الفعالة التي يمكن أن تعزز الأداء. وهذه التوصيات تكون مفيدة جدًا للمسؤولين والإداريين في الشركات، حيث تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من فاعلية الإدارة وتساهم في تحسين العمليات الداخلية.

يمكن أن تستفيد الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية من نتائج هذه الدراسة لتطوير سياسات تشريعية وتعليمية تدعم تعزيز الحوكمة المؤسسية في السوق المالية. فالنتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تحسين القوانين والأنظمة المتعلقة بالحوكمة، مما يعزز من جودة السوق المالية ويضمن استدامتها. إن تطوير إطار تشريعي قوي يضمن الالتزام بمعايير الحوكمة يمكن أن يكون له تأثير كبير على تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.

إن دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) تحمل أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملي. فهي تساهم في تطوير المعرفة الأكاديمية وتعزيز الفهم العملي حول كيفية تحسين أداء الشركات من خلال اعتماد معايير الحوكمة المؤسسية الفعالة. إن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في السوق المالية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة. هذه الأبعاد تعكس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها هذه الدراسة ليس فقط للشركات نفسها، ولكن أيضًا للاقتصاد الوطني بشكل عام.

أهداف الدراسة:

✓ الهدف الرئيسي للدراسة:

- تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

يهدف هذا الهدف إلى فهم العلاقة الديناميكية بين تطبيق المعايير الحكومية وأداء الشركات من حيث الربحية، والكفاءة التشغيلية، والنمو، والشفافية، وكيفية تأثير هذه المعايير على قرارات الإدارة والنتائج المالية.

✓ الأهداف الفرعية:

١. تحديد معايير الحوكمة المؤسسية السائدة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعايير المختلفة للحوكمة المؤسسية التي تتبعها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. يشمل ذلك استعراض القوانين والتشريعات المحلية والدولية التي تنظم ممارسات الحوكمة، وكذلك دراسة كيفية تطبيق الشركات لهذه المعايير في سياقاتها المختلفة.

٢. تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي.

تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، ونسبة الأرباح، ومدى تأثيرها على قرارات الاستثمار والتوسع.

٣. استكشاف أثر الحوكمة على الشفافية والمساءلة.

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات. ذلك من خلال قياس مدى وضوح المعلومات المالية والإدارية المتاحة للمستثمرين والمساهمين وكيفية تأثير ذلك على مستوى الثقة والسمعة.

٤. تحليل تأثير الحوكمة على الاستدامة والنمو.

تبحث الدراسة في كيفية تأثير الحوكمة المؤسسية على استدامة الشركات ونموها على المدى الطويل. يشمل ذلك دراسة علاقة الحوكمة بقرارات الاستثمار في الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، وكذلك قدرتها على التكيف مع التغيرات في السوق.

٥. تقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات الحوكمة.

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية ومقترحات لتحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية في الشركات المدرجة. من خلال تحليل النتائج المستخلصة، ستقدم الدراسة استراتيجيات لتعزيز تطبيق المعايير الحكومية وتحقيق الفائدة القصوى منها.

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

✓ الأسئلة الفرعية:

١. ما هي المعايير الأساسية للحوكمة المؤسسية التي تتبعها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟
٢. كيف تؤثر معايير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات؟
٣. ما هو تأثير تطبيق معايير الحوكمة على مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات المدرجة؟
٤. كيف تسهم معايير الحوكمة المؤسسية في تعزيز استدامة ونمو الشركات على المدى الطويل؟
٥. ما هي التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وكيف يمكن التغلب عليها؟

فروض الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

✓ الفرضيات الفرعية:

١. تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات.
٢. زيادة مستوى الشفافية في الشركات يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين.
٣. تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يساهم في تحقيق مستوى أعلى من المساءلة داخل الشركات.
٤. تطبيق معايير الحوكمة يساعد الشركات على تحقيق الاستدامة والنمو على المدى الطويل.

٥. وجود تحديات في تطبيق معايير الحوكمة يؤثر سلباً على أداء الشركات.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.

كما توفر هذه الأسس النظرية الإطار الأساسي لفحص الطرق التي تؤثر بها معايير حوكمة الشركات على النتائج التشغيلية والمالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. ويوضح التقرير كيف تؤثر مبادئ الحوكمة مثل الانفتاح والمساءلة والاستقلال على ثقة المستثمرين، وخفض المخاطر المالية، وتعزيز النمو المؤسسي المستدام من خلال الاستعانة بأفكار الإدارة الحديثة والاقتصاد المؤسسي. ويؤكد التقرير أيضاً على كيفية مساعدة السياسات واللوائح الحكومية في تحسين الالتزام بمعايير الحوكمة، مما يحسن بدوره مناخ الأعمال وجاذبية السوق المالية للمستثمرين المحليين والأجانب. وعلاوة على ذلك، تساعد الأسس النظرية في توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات وفعالية إدارة الموارد في الشركات، حيث تعمل الحوكمة الجيدة على تحسين عملية اتخاذ القرار، وتشجيع الأداء الاستثنائي، وتقليل الفساد الإداري والمالي. واستناداً إلى نوع هيكل الملكية، والنضج الإداري، ودرجة التفاني في فرض لوائح السوق المالية، فإنه يساعد أيضاً في فهم سبب اختلاف درجات الامتثال لمتطلبات الحوكمة في المنظمات المختلفة. وفي ضوء ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي شامل يستند إلى نظريات الاقتصاد السلوكي ونظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة وغيرها من المجالات التي تشرح العلاقة بين الأداء والحوكمة. ويقدم هذا الإطار وجهات نظر جديدة حول كيفية إنشاء قواعد حوكمة تعزز استقرار النظام المالي وترفع من قدرة الشركات السعودية على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

١. نظرية الوكالة

تعد نظرية الوكالة واحدة من أهم النظريات التي تتعلق بالحوكمة المؤسسية، حيث تشير إلى العلاقة بين الأطراف المعنية، مثل الملاك (المانحون) والمديرين (الموكلون). في سياق الشركات المدرجة، قد يحدث تباين في المصالح بين الملاك والمديرين، مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الوكالة. تسعى معايير الحوكمة إلى تقليل هذا التباين وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين الأداء العام للشركات. من خلال تطبيق آليات الحوكمة الفعالة، يمكن تقليل مخاطر اتخاذ قرارات غير فعالة من قبل الإدارة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للملاك (Al-Faryan، ٢٠٢٤).

٢. نظرية الحوكمة المؤسسية

تشير نظرية الحوكمة المؤسسية إلى مجموعة المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية إدارة الشركات. هذه النظرية تؤكد على أهمية الهياكل التنظيمية والإجراءات التي تسهم في تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، مثل المساهمين، والإدارة، والمستثمرين، والعملاء. تعد معايير الحوكمة المؤسسية جزءًا أساسيًا من هذه النظرية، حيث تهدف إلى تحسين كفاءة الشركات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. تدعم هذه المعايير أيضًا تطوير بيئة استثمارية صحية تعزز من ثقة المستثمرين، مما يسهم في تحقيق أداء أعلى (Younas، ٢٠٢٢).

٣. نظرية رأس المال البشري

تعتبر نظرية رأس المال البشري من المنطلقات النظرية الهامة التي تفسر أهمية العنصر البشري في نجاح المؤسسات. إذ يشير هذا المفهوم إلى أن الأفراد العاملين في الشركة، بمهاراتهم ومعرفتهم، يمثلون أحد أهم عناصر النجاح. في سياق الحوكمة، تلعب المعايير المؤسسية دورًا كبيرًا في تعزيز كفاءة الأداء البشري من خلال توفير بيئة عمل منظمة تشجع على الابتكار وتعزيز التفاعل بين الأفراد. من خلال دعم التدريب والتطوير، يمكن للشركات أن تحسن من أدائها العام من خلال استثمارها في رأس المال البشري (Gillies، ٢٠١٥).

٤. نظرية الموارد والقدرات

تعتبر نظرية الموارد والقدرات من المنطلقات الأساسية التي تركز على أهمية الموارد التي تمتلكها الشركات في تحقيق ميزة تنافسية. في هذا السياق، تعتبر معايير الحوكمة المؤسسية أداة لتعزيز استغلال هذه الموارد بشكل فعال. من خلال تحسين آليات الحوكمة، يمكن للشركات أن تحقق كفاءة أعلى في استخدام مواردها، سواء كانت مالية أو بشرية أو تكنولوجية. يشير هذا المفهوم إلى أن الشركات التي تمتلك هياكل حوكمة قوية ستكون أكثر قدرة على إدارة مواردها بشكل فعال وتحقيق أداء متميز في السوق (Barney، ٢٠٢٣).

٥. نظرية الاستدامة

تتعلق نظرية الاستدامة بكيفية الحفاظ على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل. إن تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يتماشى مع مفاهيم الاستدامة، حيث تساهم هذه المعايير في تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. من خلال الالتزام بالحوكمة المؤسسية، يمكن للشركات أن تضمن استدامتها وتحقيق نتائج إيجابية للمجتمع والبيئة، مما يعزز من قدرتها على الاستمرار والنمو (Chen، ٢٠٢٤).

تشكل هذه المنطلقات النظرية الإطار الفكري الذي تستند إليه الدراسة، حيث تسهم في توضيح أهمية تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وكيفية تأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. من خلال فهم هذه النظريات والمفاهيم، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين ممارسات الحوكمة وتعزيز الأداء المؤسسي. إن استكشاف هذه المنطلقات يعكس التعقيدات والتحديات التي تواجه الشركات في هذا السياق، ويؤكد على أهمية البحث في مجال الحوكمة المؤسسية لتحقيق النجاح والاستدامة في الأسواق المالية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

يعد تطبيق معايير حوكمة الشركات أحد العناصر الرئيسية المؤثرة على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية، والتي تساعد على تحسين جودة اتخاذ القرارات الإدارية، وزيادة الشفافية، ومنح المستثمرين والمساهمين بيئة استثمارية أكثر أماناً. وبما أن المملكة العربية السعودية شهدت تغييرات اقتصادية كبيرة تتوافق مع رؤية ٢٠٣٠، فقد أصبح تعزيز معايير حوكمة الشركات أمراً بالغ الأهمية لضمان التوسع والاستمرارية طويلة الأجل للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول). من خلال تقييم الدراسات المماثلة السابقة، وفحص المتغيرات المهمة، وتوضيح الأطر النظرية الداعمة لهذه العلاقة، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات السعودية.

يتم فحص المتغيرات الأساسية للدراسة في هذا الفصل، حيث تعمل حوكمة الشركات كمتغير مستقل ونجاح الشركة كمتغير تابع. تشكل مجموعة من المبادئ التوجيهية، بما في ذلك الإفصاح المالي والانفتاح، واستقلال مجلس الإدارة، وحماية حقوق المساهمين، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أساس حوكمة الشركات. تُستخدم مجموعة متنوعة من المقاييس المالية وغير المالية، بما في ذلك القيمة السوقية، والربحية، والعائد على الاستثمار، والابتكار الإداري، لقياس أداء الشركة. ومن خلال فحص هذا الارتباط، يمكننا معرفة مدى تأثير أنظمة الحوكمة على القرارات الإدارية والاستثمارية للأعمال وكيف يؤثر ذلك على الأداء المالي والاستراتيجي.

يتناول هذا الفصل الأبحاث السابقة التي بحثت في العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الأعمال في الأسواق المالية الإقليمية والدولية، مع التركيز بشكل خاص على سوق الأسهم السعودية (تداول)، من أجل توفير أساس علمي قوي لهذا التحقيق. يمكننا اكتشاف فجوات بحثية لم يتم تناولها بشكل كافٍ من خلال هذه الدراسات السابقة، مما قد يساعدنا في فهم الأنماط العامة للبحث في هذا القطاع. على سبيل المثال، أثبتت بعض الأبحاث أن تنفيذ حوكمة الشركات يساعد في تحسين الفعالية التشغيلية وخفض المخاطر المالية، لكن أبحاثاً أخرى أشارت إلى صعوبات في وضع هذه المعايير موضع التنفيذ، وخاصة في الشركات التي تكافح من أجل الالتزام الكامل بقواعد الحوكمة.

كما يتم شرح الأطر النظرية التي تشرح العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات في هذا الفصل. وتتناول الدراسة العديد من النظريات التي تتناول أداء الشركات في السوق المالية السعودية، وأشهرها نظرية الوكالة التي تؤكد على استخدام آليات الرقابة الفعالة لتقليل تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين. كما تناقش الدراسة نظرية أصحاب المصلحة التي تسلط الضوء على مدى أهمية تلبية مطالب جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعمل، مثل

المستثمرين والموظفين والعملاء، من أجل الحفاظ على القدرة على الاستمرار على المدى الطويل. كما يتم فحص نظريات أخرى، بما في ذلك نظرية الموارد والقدرات التي تركز على كيفية انخراط الشركات في تعزيز حوكمتها للحصول على ميزة تنافسية، ونظرية الإشارة التي تؤكد على أهمية الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين.

من أجل توفير إطار علمي متكامل يمكن الاعتماد عليه في الفصول القادمة، يساعد هذا الفصل في تقديم فحص شامل للعناصر المؤثرة على أداء الشركات في السوق المالية السعودية. ويمكن تحقيق بيئة عمل أكثر فعالية واستقراراً من خلال دعم السياسات التنظيمية وتحسين التزام الشركات المدرجة بمعايير الحوكمة من خلال تقديم توصيات عملية تستند إلى فهم طبيعة العلاقة بين الحوكمة والأداء. كما تساعد هذه الدراسة في إعطاء المستثمرين وصناع القرار فهماً واضحاً لأهمية تطبيق ممارسات الحوكمة القوية من أجل ضمان الاستدامة الإدارية والمالية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات في كل من الأسواق المحلية والدولية.

ونتيجة لذلك، سيوضح هذا الفصل الأساس النظري والفكري للدراسة ويوضح العلاقات بين المتغيرات، مما يمهّد الطريق لفحص الفصول اللاحقة للبيانات التجريبية. إلى جانب تحديد المجالات التي تتطلب التحسين لضمان الاستفادة القصوى من هذه الممارسات في السوق المالية السعودية، ستساعد هذه الدراسة أيضاً في صياغة توصيات مستقبلية تعمل على تحسين فعالية تطبيق حوكمة الشركات.

متغيرات الدراسة

وبما أن معايير الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على عدد من المتغيرات التابعة التي توضح مدى نجاح الشركات في تنفيذ هذه المعايير، فإنها تعمل كمتغير مستقل للدراسة. ومن أجل تحقيق الالتزام بالمسؤولية، تعد الحوكمة المؤسسية ضرورية لأنها تساعد الشركات على اتباع القانون، مما يقلل من المخاطر القانونية ويعزز ثقة الجهات التنظيمية والمستثمرين. ولأنها تخلق بيئة إدارية مستقرة تسمح باتخاذ قرارات دقيقة بناءً على معلومات جديرة بالثقة، فإن الحوكمة الفعالة تساعد أيضًا في تسهيل القرارات الاستراتيجية، مما يحسن القدرة التنافسية والاستدامة للشركة. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ معايير الحوكمة يعزز الدفاع عن حقوق المساهمين من خلال ضمان الإفصاح المالي والشفافية، مما يمكنهم من اتخاذ خيارات استثمارية مستنيرة ويضمن توزيعًا عادلًا للأرباح. ويمكن أيضًا تحسين سمعة الشركة من خلال الحوكمة الجيدة، حيث إن التمسك بالمعايير الأخلاقية والإدارية يعزز ثقة المستثمرين والعملاء، مما يجذب المزيد من رأس المال ويجعل العمل أكثر استقرارًا في الأسواق المالية. وأخيرًا وليس آخرًا، تعمل الحوكمة الفعالة على تعزيز النجاح المالي من خلال خفض الفساد وسوء الإدارة وتعزيز الأداء المالي للشركة، وكلاهما يساهم في النمو المستدام الطويل الأجل والربحية الأعلى.

إن تأثير الحوكمة على نجاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية يتجلى في العلاقة بين معايير الحوكمة والمتغيرات التابعة. فباعتبارها المتغير المستقل فإن معايير الحوكمة لها تأثير مباشر على عدد من الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية للشركات، وهو ما ينعكس على نجاحها بشكل عام.

أولاً، لأنها تجبر الشركات على اتباع القواعد واللوائح، مما يقلل من المخاطر القانونية ويضمن استدامة الإجراءات التشغيلية، فإن الحوكمة الجيدة تعزز المساءلة. ولأن الحوكمة توفر إطارًا واضحًا لاتخاذ القرارات بناءً على حقائق شفافة وموضوعية، فإنها تعمل على تحسين كفاءة الإدارة، مما يساعد الشركات بدوره على تسهيل القرارات الاستراتيجية.

كما تعمل الحوكمة القوية للشركات على حماية حقوق المساهمين من خلال ضمان العدالة والانفتاح في الإفصاح المالي وتوزيع الأرباح، مما يعزز ثقة المستثمرين. كما يساعد تحسين الإفصاح والشفافية لدى الشركة على تحسين سمعتها حيث يجعل العمل أكثر جاذبية للمستثمرين والمستهلكين، مما يجعلها أكثر تنافسية في السوق.

إن هذه العناصر مجتمعة تؤدي في نهاية المطاف إلى النجاح المالي، حيث تعمل الحوكمة الجيدة على خفض المخاطر التشغيلية وتعزيز الأداء المالي الإجمالي، وكلاهما يدعم قدرة الشركة على البقاء والتوسع على المدى الطويل. ونظرًا لأن

ممارسات الحوكمة السليمة تؤدي إلى زيادة أداء الأعمال على عدد من المستويات، فإن معايير الحوكمة ترتبط بشكل إيجابي بكل من هذه المتغيرات التابعة.

الدراسات السابقة

تعتمد عملية إرساء ثقافة عمل قائمة على الوعي والانفتاح والشفافية بشكل كبير على حوكمة الشركات. وتناقش هذه الورقة بإيجاز خلفية إجراءات حوكمة الشركات في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن النظام القانوني للشركات وسياسات المراقبة التي وضعتها حكومات الهند ودول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، تدرس الورقة كيف تؤثر ممارسات حوكمة الشركات على النتائج المالية للشركات المدرجة في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل عينة الدراسة ٥٣ شركة مدرجة غير مالية من الهند و٥٣ شركة مدرجة غير مالية من دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٦. وأظهرت النتائج أن أداء الشركات كما تحددته نسبة العائد على حقوق المساهمين ومؤشر توبين لا يتأثر بشكل كبير بمساءلة مجلس الإدارة أو لجان التدقيق. وبالمثل، يتأثر أداء الشركات كما تحددته نسبة توبين سلباً بالشفافية والإفصاح بشكل ضئيل. وعلاوة على ذلك، توضح نتائج الدراسة الوهمية أن الشركات الهندية تتفوق على تلك الموجودة في الخليج من حيث الأداء المالي وإجراءات حوكمة الشركات. وفي سياق حوكمة الشركات والأداء المالي، تعتبر الدراسة الحالية بمثابة أساس للبحوث والدراسات المستقبلية، وخاصة في الشركات المدرجة في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي (Al-ahdal, 2020).

الغرض من الدراسة هو تقييم كيفية تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات في باكستان، وهي دولة نامية، والولايات المتحدة، وهي دولة متقدمة. تم استخدام ملكية مجلس الإدارة والفعالية والحجم والبنية والاستقلال وازدواجية الرئيس التنفيذي وتعليم مجلس الإدارة وخبرته لقياس حوكمة الشركات، في حين تم استخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لقياس الأداء المالي للشركة. تم فحص عينة من ١٠٠ شركة مدرجة من بورصة نيويورك للأوراق المالية في الولايات المتحدة وبورصة كراتشي للأوراق المالية في باكستان لفحص العلاقة بين الأداء المالي لشركاتهم المقارنة من حيث حوكمة الشركات طوال الفترة من ١ يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. تم فحص تأثير حوكمة الشركات على ١٠٠ شركة مدرجة في العينة من باكستان والولايات المتحدة من خلال جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان عبر الإنترنت للولايات المتحدة واستبيان مادي لباكستان. تم استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لـ Marris و Tobin's Q لقياس الأداء الخارجي للشركات، في حين تم استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) لقياس الأداء الداخلي للشركات في كل من الدولتين. وفقاً للدراسة، يتم الالتزام بمعايير حوكمة الشركات في كل من الدولتين، على الرغم من أنها أكثر فعالية في الدول الصناعية. هناك تناقضات معينة بين معايير حوكمة الشركات التي أنشأتها هيئة الأوراق المالية والبورصة الباكستانية وإجراءاتها السابقة في

باكستان لأن غالبية الشركات مملوكة للعائلة، ومع ذلك في الولايات المتحدة، يتم الالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصارمة. يرتبط أداء الشركة بشكل إيجابي بعوامل مثل ازدواجية الرئيس التنفيذي والفعالية وملكية مجلس الإدارة وتعليم مجلس الإدارة وخبرته، ولكنه يرتبط بشكل سلبي بحجم مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت الدراسة عدم وجود صلة بين نجاح الشركة واستقلال المدير (L., 2018).

تستكشف دراسة (Singh, 2017) التجريبية العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء التنظيمي، والتي تم تقييمها باستخدام نموذج توبين (TQ) في إطار اقتصاد ناشئ لم يتم إجراء سوى عدد قليل من الدراسات عليه حتى الآن. نقوم بتقييم أسلوبنا العام لنظام اللحظات، والذي يأخذ في الاعتبار الذاتية، على مجموعة بيانات تم إنشاؤها حديثاً تتضمن ٣٢٤ شركة باكستانية مدرجة. اكتشفنا أن نسبة TQ المرتفعة ترتبط بشكل إيجابي بحجم مجلس الإدارة وعدد لجان مجلس الإدارة وتركيز الملكية، ولكنها ترتبط سلباً باستقلال مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي. فيما يتعلق بالتأثيرات المعتدلة، اكتشفنا أن تركيز الملكية يخفف سلباً من الارتباط بين ازدواجية OP والرئيس التنفيذي واستقلال مجلس الإدارة. يعمل تركيز الملكية كوسيط إيجابي في الارتباط بين عدد لجان مجلس الإدارة والأداء التنظيمي. بالإضافة إلى فحص العلاقة بين تكوين مجلس الإدارة والأداء في سياق سوق ناشئة أصبحت أكثر أهمية، تساعد نتائجنا في صياغة وتطبيق مقياس ملموس أكثر لأداء OP، ألا وهو نسبة TQ. يتم فحص التطبيق الأوسع للنتائج والعواقب السياسية.

تبحث دراسة (Aldaarmi, ٢٠٢٣) في دور لوائح حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية. تم اختيار ١٢٠ منظمة من سوق الأسهم السعودية (تداول) على مدى أربع سنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ من أجل ٥٦٥ ملاحظة. تم جمع البيانات حول المتغير المقصود لاستقلال مجلس الإدارة وحجم المجلس واجتماعات المجلس وتشابك المجلس، بالإضافة إلى حجم الشركة والرافعة المالية كمعايير. كان المتغير المستقل هو سؤال توبين. تظهر نتيجة هذه الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتشابك المجلس من ناحية والأداء المالي للشركات المدرجة من ناحية أخرى. وقد ثبت أن المتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في عضوية مجالس الإدارة المستقلة وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي. تدعم نتيجة هذه الدراسة الأسس النظرية لنظرية أصحاب المصلحة حول أهمية الحد من احتكار الوكلاء (المديرين في مجلس الإدارة) لقرارات الشركة. يمكن إجراء هذا الحد من تأثير المديرين من خلال زيادة عدد الاجتماعات مصحوبة بزيادة عدد المديرين المستقلين في مجلس الإدارة.

وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الحد من التشابك بين أعضاء مجلس الإدارة، فإن نفوذ المديرين سوف يتقلص في حين أن زيادة حجم مجلس الإدارة سوف تؤدي إلى إبطاء عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء الشركات.

تركز دراسة (Zehri، ٢٠٢٤) على دراسة كيفية تأثير قانون حوكمة الشركات السعودي الأخير وهياكل الحوكمة الداخلية داخل الشركات على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأسهم السعودية. درس المؤلفون ٦٢ شركة صناعية من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠. قاموا بتحليل البيانات باستخدام نموذجين لاختبار فرضياتهم، بالنظر إلى أداء الشركة من خلال مؤشرين ماليين: العائد على الأصول (ROA) للنموذج الأول والعائد على حقوق الملكية (ROE) للنموذج الثاني. أخذ كلا النموذجين في الاعتبار نفس العوامل: قانون حوكمة الشركات السعودي، وحجم واستقلال مجلس الإدارة، وحجم واستقلال لجنة المراجعة، ومدى تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، ومدى تركيز الملكية. أشارت النتائج إلى أن تطبيق قانون حوكمة الشركات السعودي يؤدي إلى أداء أفضل للشركة بناءً على العائد على الأصول. ومع ذلك، لم يكن هناك تأثير ملحوظ على الأداء من حجم مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. وبالمثل، فإن عقد المزيد من اجتماعات لجنة المراجعة لم يحسن الأداء. من ناحية أخرى، كان لاستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، إلى جانب تركيز الملكية، تأثير إيجابي على الأداء. وتضيف هذه الدراسة إلى المناقشة حول التأثيرات الاقتصادية لهيئة السوق المالية السعودية على السوق السعودية، وتقدم رؤية قيمة للشركات والمستثمرين وصناع السياسات مثل هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمهنيين. ويمكن أن تساعد هذه الرؤية في توجيه التعديلات على هيئة السوق المالية السعودية بما يتناسب بشكل أفضل مع الجوانب الفريدة للسوق السعودية.

تتناول دراسة (Elgarbo، ٢٠١٩) دراسة تأثير سلوك الرئيس التنفيذي (الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وملكية الرئيس التنفيذي للأسهم) في ممارسة إدارة الأرباح على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧. كما تتناول الدراسة دور آليات حوكمة الشركات (لجنة المراجعة، عدد أعضاء مجلس الإدارة، نسبة المديرين غير التنفيذيين والمعايير المزدوجة للرئيس التنفيذي) في تقييد الاختيارات الإدارية الذاتية للرؤساء التنفيذيين مما يؤدي إلى زيادة محتوى المعلومات في القوائم المالية وتقليل عدم اتساق المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية كأصحاب مصلحة في الشركة. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثون على طريقة ميلر لقياس ممارسات إدارة الأرباح. كما استخدم الباحثون عددًا من نماذج الانحدار المتعدد للتحقيق في العلاقة بين سلوك الرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح وكذلك دور حوكمة الشركات في الحد من هذه العلاقة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح. كما كشفت النتائج عن

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الرئيس التنفيذي للأسهم وإدارة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى أن آليات حوكمة الشركات قللت من تأثير الرؤساء التنفيذيين ذوي الشخصية النرجسية على إدارة الأرباح. ونظرًا لتطبيق الاختلافات في الحوكمة كاختلافات معدلة في نموذج الانحدار، فقد تغيرت العلاقة بين الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح من علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية إلى علاقة غير ذات دلالة إحصائية. وهذا يعني أن آليات حوكمة الشركات يمكن أن تحد من الاختيارات الإدارية الذاتية للرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بإدارة الأرباح. وأبرزت نتائج الدراسة أهمية حوكمة الشركات نظرًا لدورها الحيوي في الكشف عن الفساد المالي والإداري. كما أظهرت النتائج أهمية مراقبة تطبيق آليات حوكمة الشركات من قبل الشركات المدرجة. وأوصى الباحثون كل من المدققين والباحثين بإجراء التمارين والعناية المهنية اللازمة للكشف عن مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية للمديرين التنفيذيين بشكل عام.

تهدف دراسة (Raboshuk, 2023) إلى فحص كيفية تأثير ممارسات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية المدرجة في سلطنة عمان. تم استخدام تحليل انحدار بيانات اللوحة كنهج دراسة أساسي لفحص البيانات من ٣٦ شركة صناعية عمانية تم إدراجها بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ في سوق مسقط للأوراق المالية. تم استخدام ثلاث متغيرات مستقلة (حجم مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذيين، اجتماع مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، متغير وهي لتغيير مجلس الإدارة، متغير وهي لأمين مجلس الإدارة، متغير وهي للمراجع الداخلي)، وثلاثة متغيرات تابعة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات)، ومتغيرين للتحكم (الرافعة المالية، حجم الشركة) لإنشاء ثلاثة نماذج انحدار. تشير نتائج الدراسة إلى أنه عند مستويات الدلالة ١٠٪ و ٥٪، كان لحجم مجلس الإدارة والمتغير الوهمي لوجود أمين المجلس في مجلس الإدارة تأثير سلبي على مؤشر العائد على الأصول؛ ومع ذلك، عند مستويات الدلالة ١٪ و ٥٪، كان للرافعة المالية وحجم الشركة تأثير إيجابي على العائد على الأصول. ومع ذلك، فإن مؤشر العائد على حقوق الملكية لا يتأثر بشكل كبير بأي من العوامل المستقلة التي تم استخدامها. هناك عاملان تحكميان فقط لهما تأثير كبير على العائد على المبيعات: الرافعة المالية لها تأثير سلبي عند مستوى الدلالة ١٠٪، وحجم الشركة له تأثير إيجابي عند نفس المستوى. تسلط نتائج الدراسة الضوء على أوجه القصور في ممارسات الحوكمة المؤسسية التي تستخدمها الشركات الصناعية العمانية لضمان الكفاءة المالية.

بدافع من هدف الحكومة السعودية لتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط وتصحيح أوجه القصور المرتبطة بانهميار سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٦، تم البدء في سلسلة من إصلاحات البنية التحتية المهمة لسوق رأس المال والتي بدأت

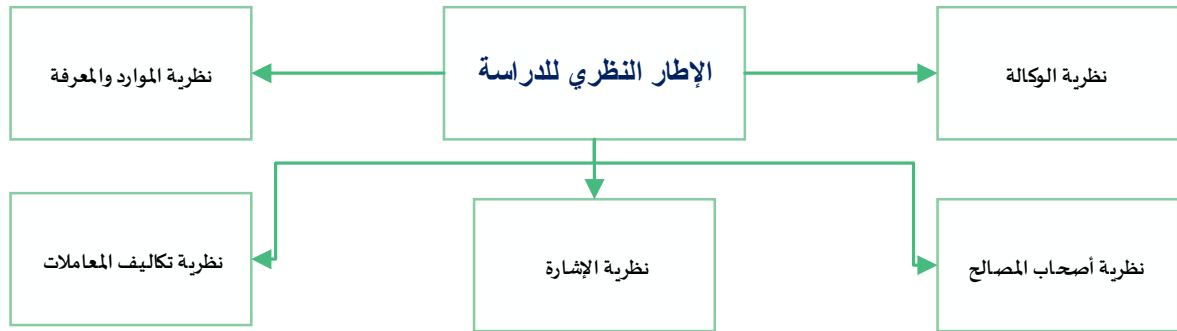
بإعادة تنظيم سوق الأوراق المالية (TSE) في عام ٢٠٠٧ وهيئة سوق المال (CMA) كمنظم وحيد لها. تضيف هذه الورقة إلى مجموعة متزايدة من أدبيات الأسواق الناشئة من خلال تقديم أدلة جديدة على تأثيرات هذه المبادرات على جودة الأرباح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (TSE). تقدم نتائج اختبارات هذه الدراسة أدلة قوية على أن جودة الأرباح زادت خلال فترة الإصلاح من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، وثقنا أنه بالنسبة لسنوات ما قبل الإصلاح، زادت مربعات R ومعاملات استجابة الأرباح (ERCs) وانخفضت الاستحقاقات التقديرية. ونحن نبرر هذه النتائج من خلال التأكيد على أن تحسين الرقابة التنظيمية إلى جانب الاستثمارات الكبيرة في فترة الإصلاح في البنية التحتية لأسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية أدى إلى تعزيز جودة الأرباح (Alsuhaibani, ٢٠٢٣).

لقد فتحت المملكة العربية السعودية أسواقها الآن أمام المستثمرين الأجانب بما يتماشى مع استراتيجيتها لتنويع اقتصادها. ومع ذلك، يحتاج المستثمرون إلى الشعور بالثقة في أن الشركات السعودية تخضع للمراقبة والتنظيم بشكل مناسب. تحدد هذه الدراسة تأثير التحسينات في ممارسات حوكمة الشركات السعودية بين شركات التأمين. يتم فحص تأثيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي لـ ٣٥ شركة تأمين مدرجة في سوق الأسهم السعودية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، بما في ذلك شركات التأمين على الحياة والشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم استخدام أربع منهجيات مختلفة: التأثير العشوائي للمربعات الصغرى المعممة، ونماذج التأثير الثابت، وقياس الفرق في الفروق (DID) للمقارنات، ونموذج بروبيت مع التأثير الهامشي المتوسط لمعالجة الذاتية. تشير النتائج إلى أن أداء الشركة يتأثر بعدم التماثل في المعلومات. تُظهر الصدمة الخارجية لعام ٢٠٠٩ من التغيير التنظيمي السعودي لتكوين مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق تأثيرًا إيجابيًا على الأداء في مقارنة عدم التماثل في المعلومات. ومع ذلك، فإن الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ولجان التدقيق لها تأثير سلبي كبير. وتشير نتائج أخرى إلى أن زيادة عمر الرئيس التنفيذي لها تأثير إيجابي على الأداء، كما هو الحال مع ثلاث متغيرات للأجور (حوافز المديرين، وأجور الرئيس التنفيذي وكبار المديرين، وحوافز المديرين فوق المتوسط). ومع ذلك، عندما تزيد أجور الرئيس التنفيذي وكبار المديرين عن المتوسط، فإن التأثير يتحول إلى سلبي؛ ويحدث هذا أيضًا مع تغيير الرئيس التنفيذي من الأداء الضعيف. وتدعم النتائج أهمية تنظيم حوكمة الشركات في صناعة التأمين السعودية وتعكس وجهات نظر الحوكمة المحسنة لبيئة سوق المال السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي (Saleh, ٢٠٢٣).

من خلال الممارسات المستدامة، من المتوقع أن تلعب الشركات دورًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تحدد هدفًا عالميًا جديدًا للاستدامة. يعد تكوين مجلس الإدارة إحدى الاستراتيجيات لدفع الشركات إلى تبني ممارسات

مستدامة. تشير الأبحاث إلى أن الأداء المالي للشركة يتأثر بتكوين مجلس إدارتها. ومع ذلك، تم إجراء القليل من الأبحاث التجريبية حول الروابط بين تكوين مجلس الإدارة ومبادرات استدامة الأعمال. تدرس هذه الدراسة تجريبياً ما إذا كان أداء الاستدامة للشركة يتأثر بتكوين مجلس إدارتها. على وجه الخصوص، تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير سمات حوكمة الشركات المهمة على مكونات الاستدامة الاجتماعية والبيئية. تشمل هذه السمات ازدواجية الرئيس التنفيذي، واستقلال مجلس الإدارة، والتنوع. تعمل نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الوكالة كأساس لتطوير الفرضيات. باستخدام البيانات من قواعد بيانات Sustainalytics و Compustat لـ ٣٦٢ شركة في ٤٦ دولة، نستخدم طريقة معمة للنظام لمقدر اللحظة المكون من خطوتين لتحديد ما إذا كانت الشركات ذات مجلس الإدارة الأكثر تنوعاً والفصل بين مسؤوليات الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تعمل بشكل أفضل من حيث الاستدامة. وعلاوة على ذلك، يظهر بحثنا أن أداء الاستدامة يتراجع مع زيادة عدد المديرين المستقلين. ومن خلال إظهار أن تشكيل مجلس الإدارة يؤثر على أداء الشركة في مجال الاستدامة، تضيف هذه الدراسة إلى مجموعة المعرفة حول حوكمة الشركات والأداء (Naciti, 2019).

الإطار النظري



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

في دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، يمكن الاستناد إلى مجموعة من النظريات التي تفسر العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات. فيما يلي خمس نظريات رئيسية مع شرح لكل منها:

1. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعد هذه النظرية من أهم الأسس التي تفسر أهمية الحوكمة المؤسسية، حيث تفترض وجود تعارض في المصالح بين الملاك (المساهمين) والإدارة التنفيذية، حيث تسعى الإدارة إلى تعظيم منافعها الشخصية بدلاً من التركيز على تعظيم قيمة الشركة. وبالتالي، توفر الحوكمة المؤسسية مجموعة من الضوابط والآليات التي تقلل من هذه المشكلة، مثل الشفافية والإفصاح، وهيكلة المكافآت وربطها بأداء الشركة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركات المدرجة في السوق المالية (Zehri, 2024).

2. نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

تركز هذه النظرية على أن الشركة لا تعمل فقط لصالح المساهمين، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية، مثل الموظفين، العملاء، الموردين، والمجتمع. وبتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية، يتم تحقيق التوازن بين هذه المصالح المختلفة، مما يساهم في تحسين سمعة الشركة وزيادة ثقة المستثمرين، وبالتالي تعزيز أدائها المالي والاستراتيجي في السوق المالية السعودية (Harrison, 2015).

3. نظرية الإشارة (Signaling Theory)

تنص هذه النظرية على أن الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والامتثال لمعايير الحوكمة تبعث إشارات إيجابية إلى السوق والمستثمرين، مما يزيد من جاذبيتها للاستثمار. فالتزام الشركات المدرجة في (تداول) بالحوكمة يعزز من قيمة أسهمها، ويقلل من مخاطر الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي على المدى الطويل (Hussain, 2024).

4. نظرية تكاليف المعاملات (Transaction Cost Theory)

تتناول هذه النظرية أهمية الحوكمة في تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات والرقابة الداخلية، حيث إن وجود أنظمة حوكمة قوية يقلل من الحاجة إلى إجراءات رقابية مكلفة، كما يحسن من كفاءة اتخاذ القرارات داخل الشركة. وبالتالي، فإن الشركات التي تتبع معايير الحوكمة بشكل فعال تستطيع خفض تكاليفها التشغيلية وتحسين أرباحها، مما يؤدي إلى أداء مالي أفضل في السوق (Hamed, 2023).

5. نظرية الموارد والمعرفة (Resource-Based View - RBV)

تفترض هذه النظرية أن قدرة الشركات على تحقيق ميزة تنافسية تعتمد على كيفية إدارة مواردها واستغلالها بفعالية، ومن ضمن هذه الموارد الحوكمة المؤسسية الفعالة. فالشركات التي تعتمد على آليات الحوكمة لضبط الأداء وتحقيق الشفافية تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة والنمو، مما ينعكس إيجاباً على أدائها في السوق المالية السعودية (Lasisi, 2017).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

إن المنهج البحثي المستخدم لدراسة تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) هو المحور الرئيسي للفصل الثالث من هذه الدراسة. ومن أجل التوصل إلى نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق على نطاق واسع فيما يتعلق بالعلاقة بين الحوكمة وأداء الأعمال، يحاول هذا الفصل توضيح منهجيات البحث المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها.

إن الأسلوب الكمي، الذي يقدم إطارًا علميًا لتقييم تأثير التزام الشركات المدرجة بقواعد الحوكمة على أدائها الإداري والمالي، هو أساس هذه الدراسة. ومن أجل ضمان الموثوقية والموضوعية في تحليل النتائج، يتضمن هذا الفصل تحديد عينة البحث ومجتمع الدراسة بالإضافة إلى تحديد أساليب جمع البيانات التي تم استخدامها، مثل المسوحات أو السجلات المالية المنشورة أو التقارير الرسمية.

ولضمان وضوح الإطار الذي تعمل الدراسة ضمنه، يوضح الفصل أيضًا حدود التحقيق، سواء كانت جغرافية أو زمنية أو موضوعية. ولضمان التمثيل الصحيح لمجتمع البحث، يتناول الفصل أيضًا كيفية حساب حجم العينة باستخدام معايير علمية مناسبة. ويختتم الفصل بمناقشة الإجراءات المتبعة في جمع البيانات، والتي تشمل تطوير أداة البحث واختبارها للتأكد من صحتها وموثوقيتها وتحليل النتائج باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

وللتوصل إلى استنتاجات دقيقة تدعم فرضيات البحث وتساعد في تقديم توصيات مفيدة لتحسين تطبيق حوكمة الشركات وتعزيز أداء الشركات في السوق المالية السعودية، يضع هذا الفصل الأساس المنهجي الذي تستند إليه الدراسة.

المنهجية وطرق البحث

تعد المنهجية والطرق المستخدمة في البحث جزءًا أساسيًا من الدراسة التي تتناول "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)". ستعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية، التي تتميز بالتحليل العددي والبيانات الكمية لتقديم نتائج دقيقة وقابلة للتعميم. تهدف هذه المنهجية إلى توفير أدلة موضوعية تدعم الفرضيات المطروحة وتساعد على فهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة بشكل علمي.

مجتمع البحث

تمثل كل شركة مسجلة في سوق الأسهم السعودية (تداول) مجتمع البحث في هذه الدراسة، والتي تركز على دراسة كيفية تأثير تطبيق معايير حوكمة الشركات على الأداء المالي والإداري لهذه المنظمات. والقطاعات المالية والصناعية والعقارية والخدمية ليست سوى عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الممثلة في هذا المجتمع والتي يتم تداول أسهمها في السوق. هذا التنوع في البيانات يجعل من الممكن تحليل آثار الحوكمة في مجموعة متنوعة من الصناعات. تخضع الشركات المدرجة في السوق المالية لمتطلبات حوكمة إلزامية بموجب لوائح هيئة سوق المال السعودية، مما يجعلها مكانًا مثاليًا للبحث في كيفية تأثير هذه المعايير على أدائها. وهذا يعطي مجتمع البحث خصائص مميزة. بالإضافة إلى ذلك، تجعل الشركات المدرجة بياناتها المالية وتقارير الحوكمة متاحة للجمهور، مما يساعد على ضمان دقة البيانات وتبسيط عملية التحليل الكمي.

نظرًا لصعوبة فحص كل شركة بسبب العدد الكبير من الشركات المدرجة، فسيتم اختيار عينة بحثية ممثلة علميًا لتمكين النتائج الدقيقة التي يمكن تطبيقها على الشركات الأخرى في السوق. ولضمان تنوع البيانات وإنتاج نتائج أكثر شمولاً وموثوقية، يتم اختيار العينة بناءً على عوامل مثل حجم الشركة، ومدة إدراجها في السوق، ودرجة الامتثال لمعايير الحوكمة، والصناعة التي تعمل فيها.

حدود البحث

تعتبر حدود الدراسة من العناصر الأساسية التي تحدد نطاق البحث وتحدد العوامل التي قد تؤثر في النتائج والتفسيرات المستخلصة. في سياق دراسة "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)"، يمكن تقسيم الحدود إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود

المكانية. هذه الحدود تعكس مختلف الاعتبارات التي قد تؤثر على سير الدراسة ونتائجها، لذا سنقوم بتناول كل نوع على حدة بشكل مفصل.

١. الحدود البشرية

تشير الحدود البشرية إلى الفئة المستهدفة من الأفراد المشاركين في الدراسة، وهم الذين سيتم جمع البيانات منهم. في هذه الدراسة، ستعتمد أداة جمع البيانات بشكل أساسي على استبيانات ومقابلات مع مجموعة متنوعة من المشاركين، مثل المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين في الشركات المدرجة. إن التحدي الرئيسي هنا يكمن في مدى توافر المشاركين ورغبتهم في المشاركة في عملية البحث.

بعض المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة قد يفضلون عدم المشاركة بسبب ضيق الوقت أو انشغالهم اليومية، مما قد يؤدي إلى نقص في البيانات أو عدم التمثيل الجيد لأراء الفئات المستهدفة. كما أن اختلاف مستوى المعرفة والخبرة في مجال الحوكمة بين المشاركين قد يؤثر على دقة المعلومات المقدمة. فمثلاً، قد يكون لدى بعض المشاركين فهم عميق لمعايير الحوكمة وتطبيقاتها، بينما قد يكون الآخرون أقل دراية، مما يؤدي إلى تباين في إجاباتهم. هذا التباين قد يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات واضحة وشاملة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر نتائج البحث بالعوامل الثقافية والاجتماعية المحيطة بالمشاركين. قد تكون هناك معتقدات أو توجهات شخصية تؤثر على كيفية تقييمهم لممارسات الحوكمة، وبالتالي تؤثر على البيانات المستخلصة. لذا، يجب على الباحث أن يأخذ في اعتباره هذه العوامل ويتعامل معها بحذر لضمان دقة النتائج.

٢. الحدود الزمانية

تتعلق الحدود الزمانية بالفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. سيتم التركيز في هذه الدراسة على بيانات وأحداث متعلقة بفترة زمنية محددة، مما قد يؤثر على النتائج. على سبيل المثال، قد تركز الدراسة على بيانات السنوات الأخيرة (مثل ٢٠١٨-٢٠٢٣) لجمع المعلومات المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة وأداء الشركات. ولكن قد تكون هناك تغييرات اقتصادية أو تشريعية في المستقبل تؤثر على نتائج الدراسة.

تظهر تحديات إضافية عند النظر إلى تأثير الأحداث الكبيرة، مثل الأزمات المالية أو التغيرات السياسية، على معايير الحوكمة. على سبيل المثال، قد تؤثر الأزمة الاقتصادية على تطبيق معايير الحوكمة بشكل كبير، مما يجعل النتائج

المستخلصة خلال فترة معينة غير قابلة للتعميم على الفترات المستقبلية. لذا، من المهم فهم أن النتائج التي يتم الوصول إليها قد تكون مرتبطة بسياق زمني معين، وقد تتطلب الدراسات المستقبلية أخذ هذه العوامل في الاعتبار لتوفير صورة أدق وأكثر شمولية.

٣. الحدود المكانية

تشير الحدود المكانية إلى النطاق الجغرافي الذي تركز عليه الدراسة، وفي هذه الحالة، فإن الدراسة تركز على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). يجب أن نأخذ في الاعتبار أن السوق المالية السعودية لها خصائصها الفريدة، بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على تطبيق معايير الحوكمة وأداء الشركات.

واحدة من التحديات الرئيسية في هذا السياق هي أن نتائج الدراسة قد لا تكون قابلة للتعميم على أسواق مالية أخرى. فكل سوق لها ظروفها الخاصة، والقوانين التنظيمية التي تحكمها، وأساليب إدارة الشركات، مما يعني أن ما ينطبق على السوق المالية السعودية قد لا ينطبق بالضرورة على أسواق أخرى في الدول المجاورة أو حتى العالمية. لذلك، يتعين على الباحث أن يكون حذرًا عند محاولة تعميم النتائج، وأن يشير بوضوح إلى هذه الحدود في أي استنتاجات.

تتكون السوق المالية السعودية من مجموعة متنوعة من القطاعات، مثل القطاع المالي، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. يمكن أن يختلف تأثير معايير الحوكمة على أداء الشركات حسب القطاع، مما يتطلب تفسيرًا دقيقًا للنتائج بناءً على كل قطاع. لذا، يجب على الباحث أيضًا النظر في كيفية تأثير التركيب القطاعي على النتائج المستخلصة من الدراسة، مما قد يضيف طبقة من التعقيد لتفسير البيانات.

خطوات جمع البيانات

تتبع هذه الدراسة منهجية دقيقة ومنظمة في جمع البيانات لضمان دقة النتائج وموثوقيتها. في البداية، تم تحديد مصادر البيانات التي تشمل البيانات الثانوية المنشورة من قبل السوق المالية السعودية (تداول) وهيئة السوق المالية، حيث توفر هذه الجهات تقارير مالية مفصلة عن أداء الشركات المدرجة، إلى جانب تقارير الامتثال لمعايير الحوكمة المؤسسية. كما تم الرجوع إلى الأدبيات السابقة والدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات للحصول على رؤية أوسع حول الموضوع.

بعد تحديد المصادر، تم تجميع البيانات الكمية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة، نسبة الملكية المؤسسية، مستوى الشفافية والإفصاح، ومدى الامتثال للوائح الحوكمة. وفي الوقت ذاته، تم جمع البيانات المالية للشركات المدرجة، مثل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، وربحية السهم (EPS)، وذلك لتقييم أداء الشركات ومدى تأثيره بتطبيق معايير الحوكمة.

لضمان دقة التحليل، تم تنظيف البيانات وتنظيمها باستخدام برمجيات تحليل البيانات، حيث تم استبعاد الشركات التي لا تتوفر لها بيانات كاملة أو التي قد تشكل قيماً متطرفة قد تؤثر على نتائج الدراسة. كما تم التحقق من صحة البيانات عن طريق المقارنة بين مصادر متعددة لضمان الاتساق والدقة.

وأخيراً، تم تصنيف البيانات وتحليلها باستخدام النماذج الإحصائية الملائمة، مما ساعد في اختبار العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات. تم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي مثل التحليل الوصفي، والانحدار المتعدد، واختبارات الفرضيات، مما أتاح إمكانية استخلاص استنتاجات دقيقة تدعم أهداف البحث وتسهم في تقديم توصيات فعالة.

محددات حجم العينة

ولضمان التمثيل المناسب لمجتمع البحث وإنتاج نتائج موثوقة للغاية، تم اختيار حجم العينة في هذه الدراسة بناءً على عدد من الاعتبارات الأساسية. في البداية، تم الاعتماد على فترة الدراسة حيث إن العينة تتكون من شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) خلال نطاق زمني معين، مما يضمن توفر البيانات المالية الحالية والملائمة للدراسة. ثانياً، تم اختيار المنظمات التي لديها تقارير مالية منشورة وبيانات شفافة حول عمليات حوكمة الشركات بناءً على توفر البيانات اللازمة. ولضمان دقة التحليل، تم إزالة الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح الكامل أو تفتقر إلى البيانات الكافية من العينة.

ثالثاً، تم أخذ العينة من مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية المدرجة في "تداول" من أجل تحقيق تمثيل متوازن، مما يتيح فهماً أكثر شمولاً لكيفية تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه.

أخيراً، تم إجراء الحسابات الإحصائية لتحديد أصغر حجم عينة مطلوب لتحقيق أهمية إحصائية كافية، مما يسمح باستقراء النتائج على مجتمع البحث بأكمله. ولضمان قوة النتائج وقدرتها على وصف العلاقة بين المتغيرات بدقة، تم

التأكد من أن العينة المختارة تلي متطلبات التحليل الإحصائي الذي تم استخدامه، بما في ذلك الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

ومن أهم أقسام الدراسة هذا الفصل الذي يتناول البيانات التي تم جمعها باستخدام منهجية كمية لاختبار الفرضيات المطروحة وفهم العلاقة بين أداء الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) وتطبيق معايير حوكمة الشركات. ويتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في هذا التحليل للمساعدة في استخراج نتائج موثوقة تمكن من فهم كيفية تأثير الحوكمة على أداء الشركة، سواء من حيث الاستدامة، أو الربحية، أو الشفافية، أو حماية حقوق المساهمين.

ويتم تقديم تحليل وصفي للبيانات في بداية هذا الفصل من أجل تحليل التركيبة السكانية لعينة الدراسة، بما في ذلك حجم ونوع ودرجة التزام المنظمات بتبني معايير حوكمة الشركات. ثم يتم تقييم تأثير المتغير المستقل (تطبيق معايير حوكمة الشركات) على المتغير التابع (أداء الشركات المدرجة في "تداول") باستخدام الاختبارات الإحصائية الاستدلالية، مثل تحليل الانحدار المتعدد واختبار الارتباط وتحليل التباين، والتي تم تصميمها لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. إلى جانب اختبار فرضيات البحث للتأكد من وجود تأثير إيجابي أو سلبي أو ضئيل بين المتغيرات قيد الدراسة، يتناول هذا الفصل أيضًا تفسير العلاقات بين المتغيرات ودرجة الأهمية الإحصائية للنتائج. ومن أجل توفير تفسير علمي شامل لنتائج البحث وربطها بالإطار النظري للدراسة، سيتم أيضًا مقارنة النتائج بتلك الواردة في الدراسات السابقة.

سيتم عرض الاتجاهات المستقاة من البيانات من خلال الرسوم البيانية والمخططات والتقارير الإحصائية لضمان تقديم النتائج بطريقة مفهومة ومباشرة. كما سيتم التركيز على أهم النتائج التي يمكن للممارسين وصناع القرار في سوق الأسهم السعودية الاستفادة منها، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز ممارسات الإدارة الجيدة وخلق سياسات الحوكمة التي لها تأثير مباشر على استقرار واستدامة الأعمال في السوق المالية.

وباختصار، يعد هذا الفصل مكونًا أساسيًا من الدراسة لأنه يعمل كحلقة وصل بين الإطار النظري والتطبيقي، مما يوفر رؤية واضحة حول مدى تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في "تداول" ومدى نجاح التدابير التنظيمية في تحسين كفاءة السوق المالية السعودية.

تحليل البيانات

■ الوصف الإحصائي للبيانات

يُوضّح الوصف الإحصائي مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، من خلال تحليل عدة متغيرات تشمل العمر، الجنس، والمؤهلات العلمية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالإدارة، المعلومات، والشفافية. يعتمد التحليل على مقاييس إحصائية متعددة مثل الالتواء، التفلطح، والانحراف المعياري، مما يُساعد في فهم توزيع البيانات ومدى تشتتها.

يُبرز التحليل مدى انحراف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي. على سبيل المثال، المتغير المتعلق بالعمر لديه قيمة التواء موجبة، مما يعني أن توزيع البيانات يميل نحو القيم الأصغر، أي أن معظم المشاركين في العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الأصغر. أما بالنسبة لمقياس التفلطح، فإنه يُعكس مدى ارتفاع أو تسطح قمة التوزيع، حيث تشير القيم السالبة في جميع المتغيرات إلى نمط أكثر تسطحاً مقارنة بالتوزيع الطبيعي، مما يدل على أن الاستجابات تتوزع بشكل متقارب نسبياً بدون وجود قيم متطرفة كبيرة.

من ناحية أخرى، يُستخدم الانحراف المعياري لقياس مدى تباين البيانات حول المتوسط. النتائج أظهرت وجود تباين كبير بين آراء المشاركين حول مدى تطبيق بعض مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة، مثل الفصل بين السلطات التنفيذية والإدارية واستقلالية مجلس الإدارة. كذلك، أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في تقييم دور مجالس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يشير إلى اختلاف وجهات النظر حول فعالية هذه المجالس في عملية صنع القرار.

تعكس هذه النتائج مدى التفاوت في آراء المشاركين حول تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في الشركات السعودية. يتضح أن بعض الجوانب، مثل الشفافية واستقلالية مجلس الإدارة، تُظهر اختلافات كبيرة في الرأي، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز السياسات الرقابية لضمان الامتثال للحوكمة. علاوة على ذلك، فإن التباين في المستويات التعليمية للمشاركين قد يؤثر على تقييمهم لممارسات الحوكمة، مما يستدعي النظر في تأثير الخلفية العلمية على فهم القضايا الإدارية والمالية. بناءً على هذه النتائج، يمكن التوصية بمزيد من البحث حول تأثير مستوى التعليم، الثقافة المؤسسية، واللوائح التنظيمية على تحسين الحوكمة المؤسسية، لضمان تحقيق أداء مالي مستدام في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

Statistics						
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	N	
					Valid	
0.394	-0.519	0.198	0.273	0.971	150	العمر
0.394	-1.980	0.198	-0.217	0.499	150	الجنس
0.394	-0.957	0.198	-0.707	1.467	150	الشهادة العلمية
0.394	-1.414	0.198	0.142	1.579	150	تلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.
0.394	-0.380	0.198	1.005	1.436	150	يوجد فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.
0.394	-0.408	0.198	0.756	1.290	150	يساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
0.394	-0.834	0.198	0.489	1.354	150	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.
0.394	-1.027	0.198	0.674	1.509	150	تمتلك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.
0.394	-0.829	0.198	0.695	1.432	150	يتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.
0.394	-0.673	0.198	0.684	1.357	150	تتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.
0.394	-0.589	0.198	0.843	1.425	150	ساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.
0.394	-0.132	0.198	0.847	1.256	150	أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.
0.394	-0.722	0.198	0.701	1.402	150	يساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.
0.394	-0.022	0.198	0.846	1.228	150	ينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.
0.394	-0.560	0.198	0.834	1.407	150	تحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة.
0.394	-0.981	0.198	0.528	1.426	150	يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.
0.394	-0.796	0.198	0.689	1.411	150	تساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.
0.394	-0.570	0.198	0.834	1.405	150	تساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.
0.394	-0.899	0.198	0.589	1.402	150	تساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.
0.394	-0.969	0.198	0.604	1.444	150	يتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.

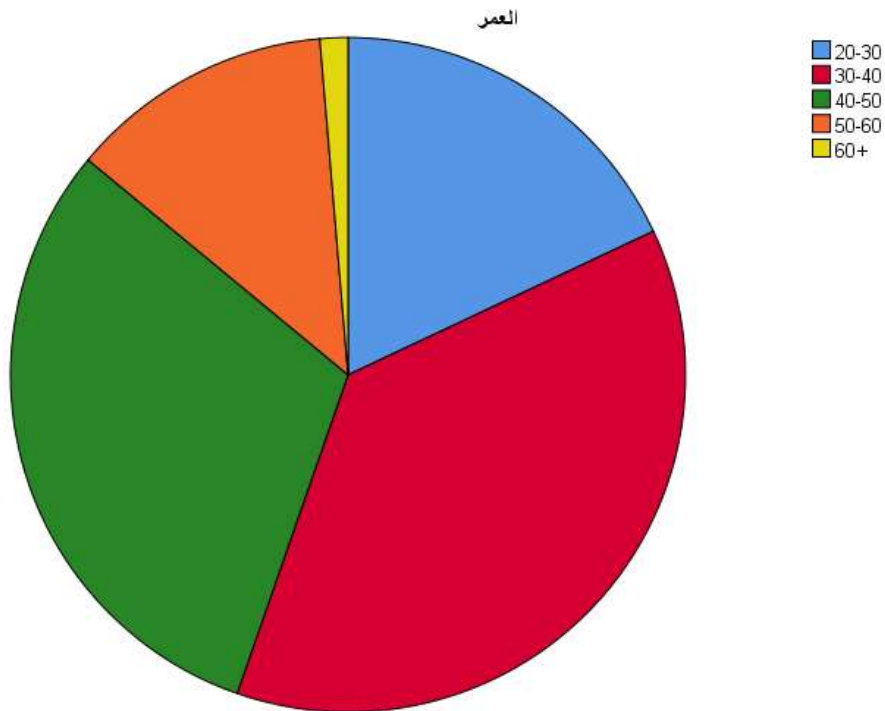
جدول ١: الوصف الإحصائي

■ عمرالمشاركين في التجربة

من الواضح أن أكبر نسبة هي ٣٧,٣٪ للفئة العمرية ٣٠-٤٠. وهذا يدل على أن هذه الفئة العمرية هي الأكثر مشاركة في التجربة.

عمرالمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	27	18.0	18.0	18.0
	30-40	56	37.3	37.3	55.3
	40-50	46	30.7	30.7	86.0
	50-60	19	12.7	12.7	98.7
	60+	2	1.3	1.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٢: الوصف الاحصائي لعمرالمشاركين في التجربة.



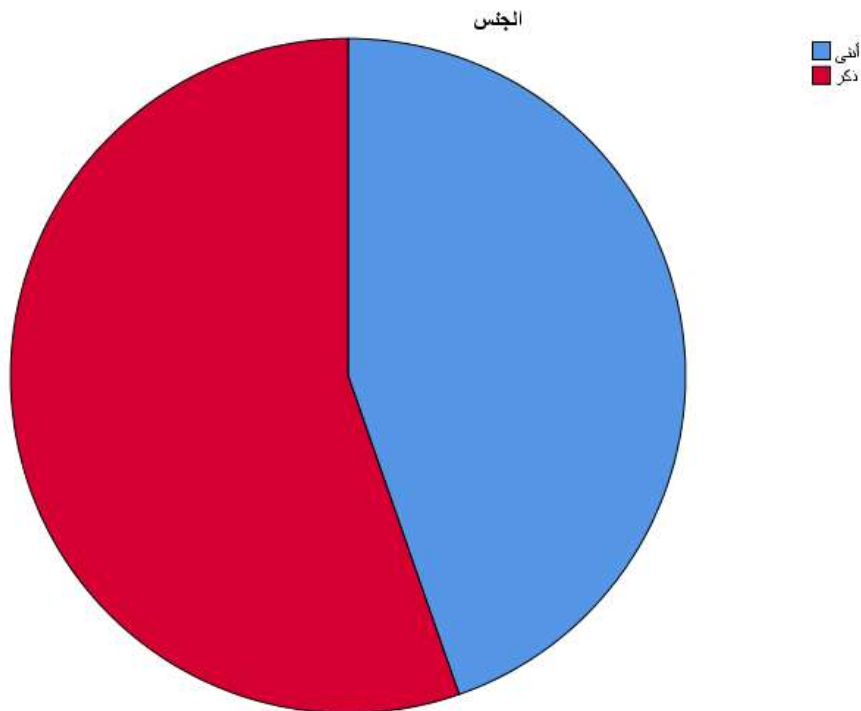
رسم توضيحي ٢ : التمثيل البياني لعمرالمشاركين في التجربة

■ جنس المشاركين في التجربة

من الواضح ان عدد الذكور المشاركين في التجربة ٨٣ ونسبتهم ٥٥,٣٪، بينما عدد الإناث ٦٧ ونسبتهم ٤٤,٧٪.

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	67	44.7	44.7	44.7
	ذكر	83	55.3	55.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٣: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة



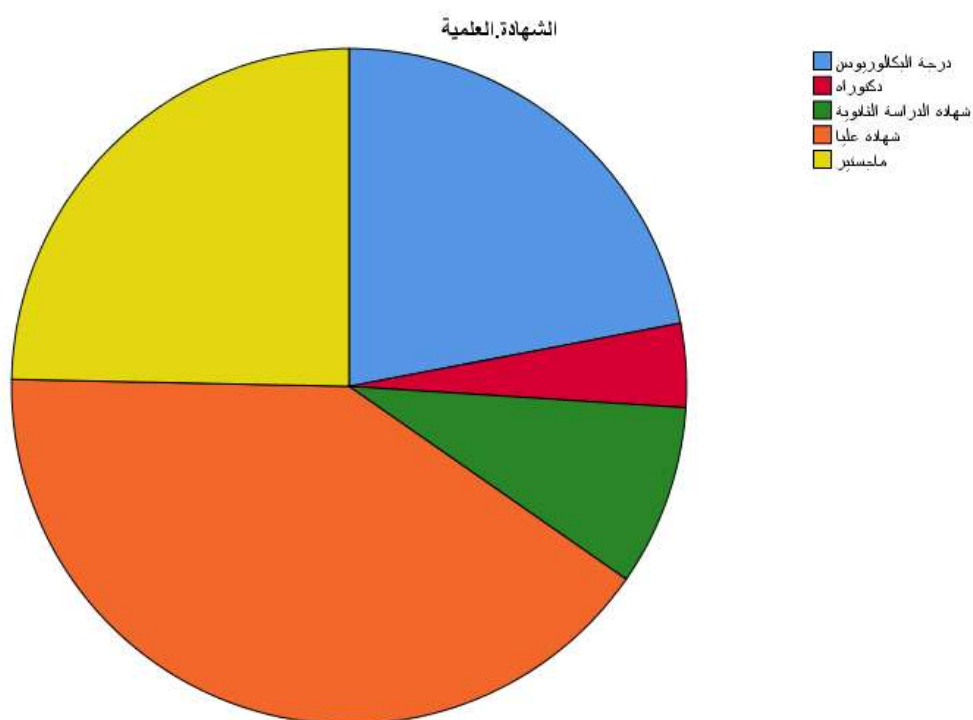
رسم توضيحي ٣: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

■ الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

أكبر نسبة من المشاركين في التجربة يحملون شهادة عليا (٤٠,٧٪)، يليهم الحاصلون على درجة الماجستير (٢٤,٧٪)، ثم درجة البكالوريوس (٢٢,٠٪)، وشهادة الدراسة الثانوية (٨,٧٪)، وأخيراً الدكتوراه (٤,٠٪).

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	33	22.0	22.0	22.0
	دكتوراه	6	4.0	4.0	26.0
	شهادة الدراسة الثانوية	13	8.7	8.7	34.7
	شهادة عليا	61	40.7	40.7	75.3
	ماجستير	37	24.7	24.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٤: الوصف الاحصائي للدرجة العلمية.



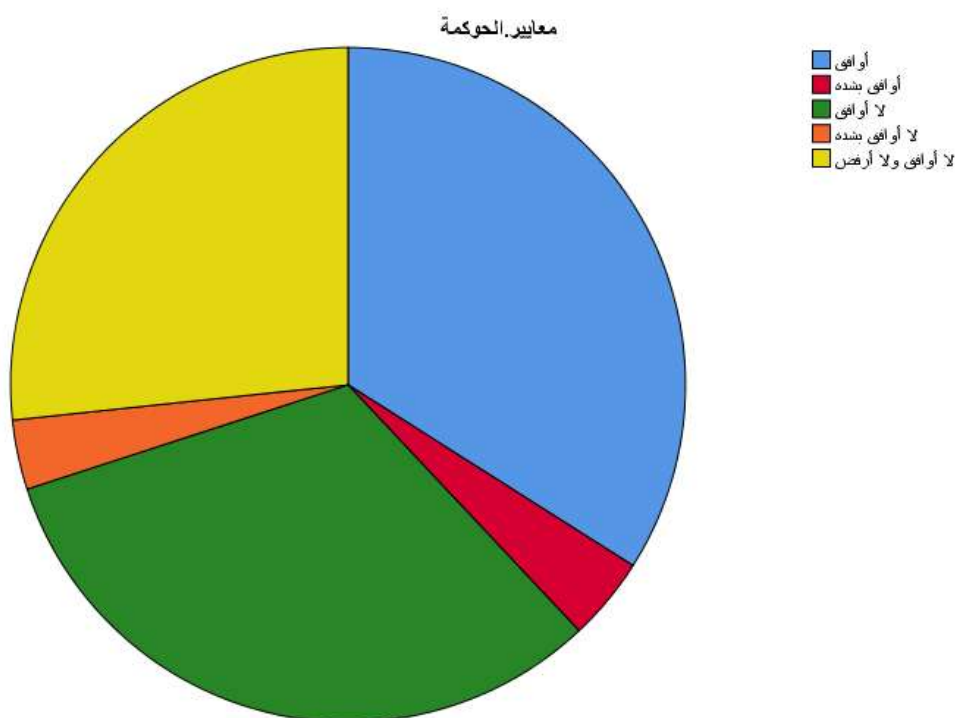
رسم توضيحي ٤: التمثيل البياني للدرجة العلمية

■ تلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.

أكبر نسبة من المشاركين (٣٤,٠٪) يوافقون على أن شركتهم تلتزم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام، بينما ٣٢,٠٪ لا يوافقون، و٢٦,٧٪ لا يوافقون ولا يرفضون، و٤,٠٪ يوافقون بشدة، و٣,٣٪ لا يوافقون بشدة.

تلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	34.0	34.0	34.0
	أوافق بشدة	6	4.0	4.0	38.0
	لا أوافق	48	32.0	32.0	70.0
	لا أوافق بشدة	5	3.3	3.3	73.3
	لا أوافق ولا أرفض	40	26.7	26.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٥: الوصف الاحصائي لتلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.



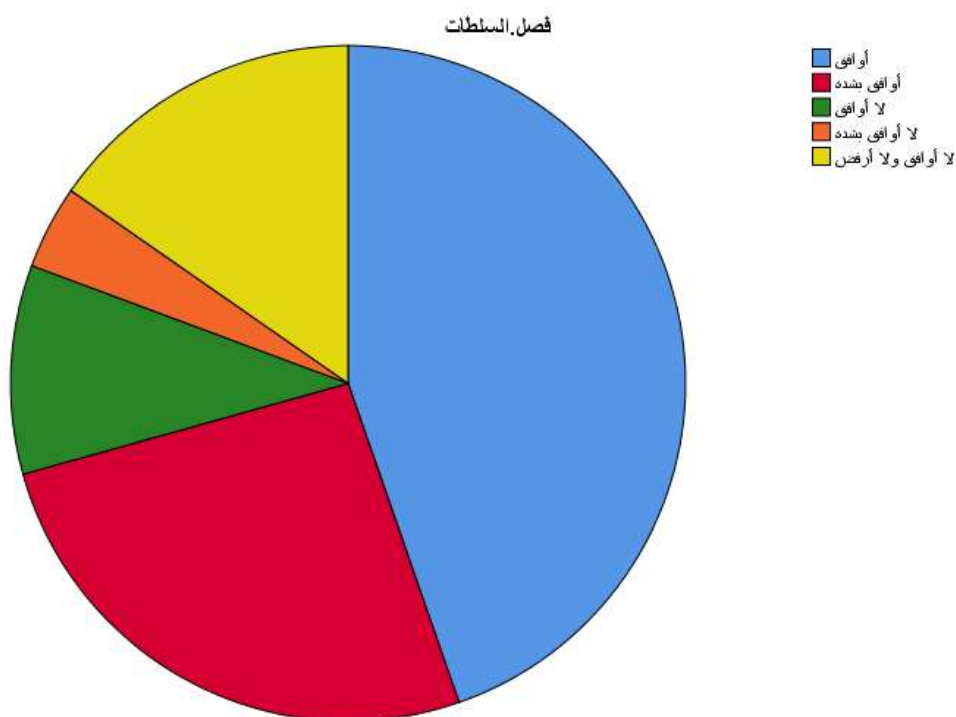
رسم توضيحي ٥: التمثيل البياني لتلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام

■ يوجد فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.

غالبية المشاركين (٤٤,٧٪) يوافقون على وجود فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركاتهم، و ٢٦,٠٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلب الشركات لديها فصل واضح بين السلطات. بينما ١٥,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون، و ١٠,٠٪ لا يوافقون، و ٤,٠٪ لا يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن هناك حاجة لتحسين الفصل بين السلطات في بعض الشركات.

يوجد فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	67	44.7	44.7	44.7
	أوافق بشدة	39	26.0	26.0	70.7
	لا أوافق	15	10.0	10.0	80.7
	لا أوافق بشدة	6	4.0	4.0	84.7
	لا أوافق ولا أرفض	23	15.3	15.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٦: الوصف الاحصائي لوجود فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.



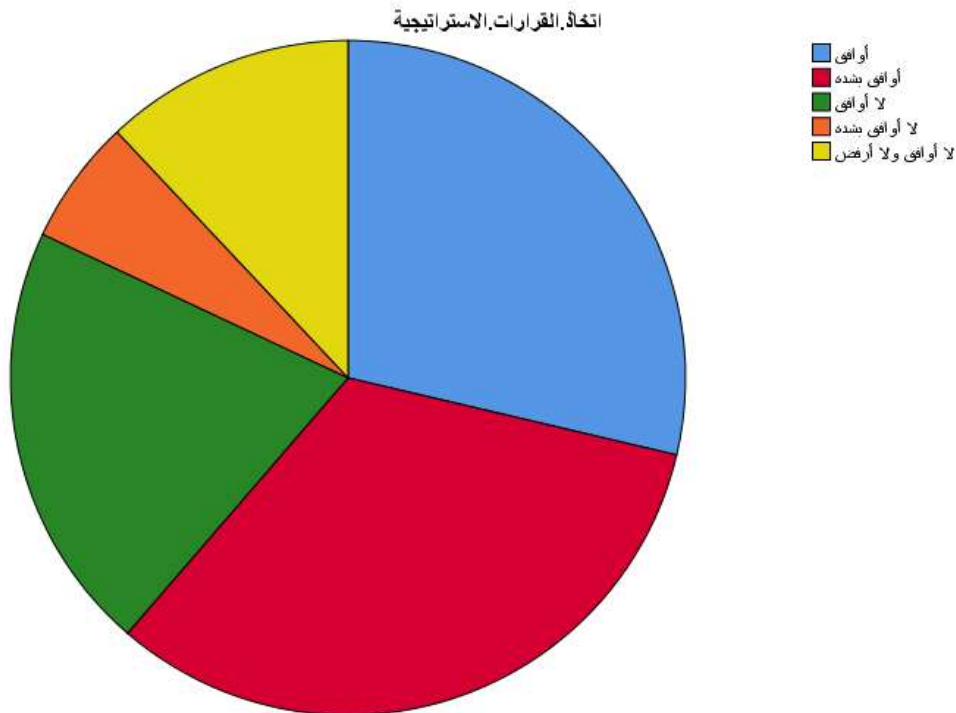
رسم توضيحي ٦: التمثيل البياني لوجود فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي

■ يساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بلغت نسبة من يوافقون بشدة (٣٢,٧٪) على أن مجلس الإدارة يساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، و٤٣ مشارك (٢٨,٧٪) يوافقون. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين يرون أن مجلس الإدارة فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. بينما ٣١ مشارك (٢٠,٧٪) لا يوافقون، و٩ مشاركين (٦,٠٪) لا يوافقون بشدة، و١٨ مشارك (١٢,٠٪) لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية ترى أن مجلس الإدارة ليس فعالاً في هذا الجانب.

يساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	43	28.7	28.7	28.7
	أوافق بشدة	49	32.7	32.7	61.3
	لا أوافق	31	20.7	20.7	82.0
	لا أوافق بشدة	9	6.0	6.0	88.0
	لا أوافق ولا أرفض	18	12.0	12.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٧: الوصف الإحصائي ليساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.



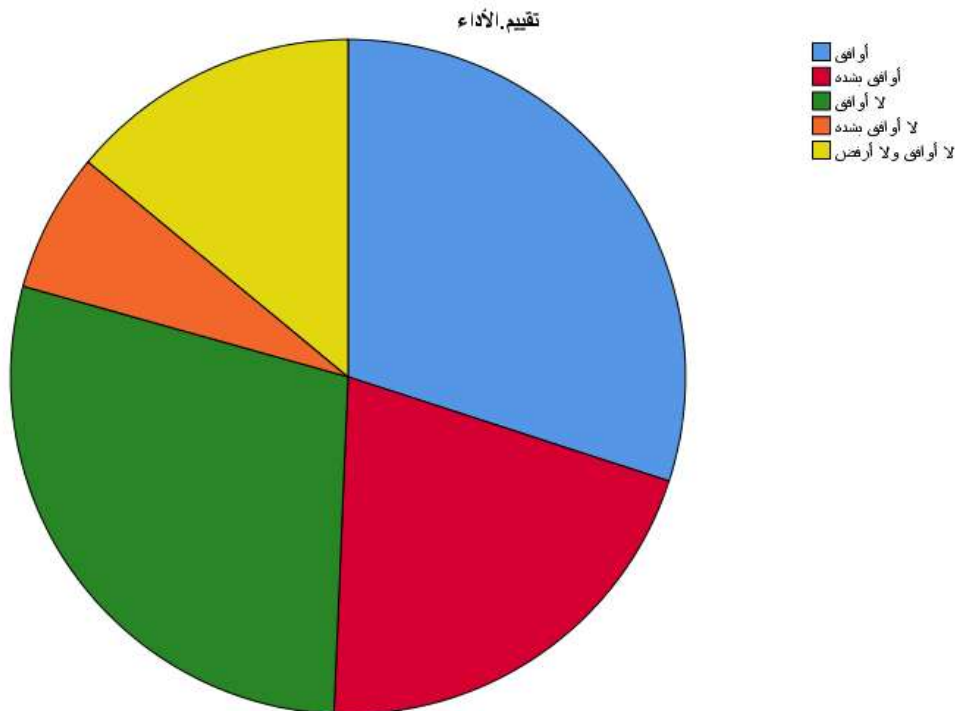
رسم توضيحي ٧: التمثيل البياني ليساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية

■ يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.

(٣٠,٠٪) يوافقون على أنه يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة، و٣١ مشارك (٢٠,٧٪) يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن نصف المشاركين يرون أن هناك تقييم دوري لأداء مجلس الإدارة. بينما ٤٣ مشارك (٢٨,٧٪) لا يوافقون، و١٠ مشاركين (٦,٧٪) لا يوافقون بشدة، و٢١ مشارك (١٤,٠٪) لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك نسبة كبيرة من المشاركين لا يرون أن هناك تقييم دوري واضح لأداء مجلس الإدارة.

يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	30.0	30.0	30.0
	أوافق بشدة	31	20.7	20.7	50.7
	لا أوافق	43	28.7	28.7	79.3
	لا أوافق بشدة	10	6.7	6.7	86.0
	لا أوافق ولا أرفض	21	14.0	14.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٨: الوصف الاحصائي ليتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.



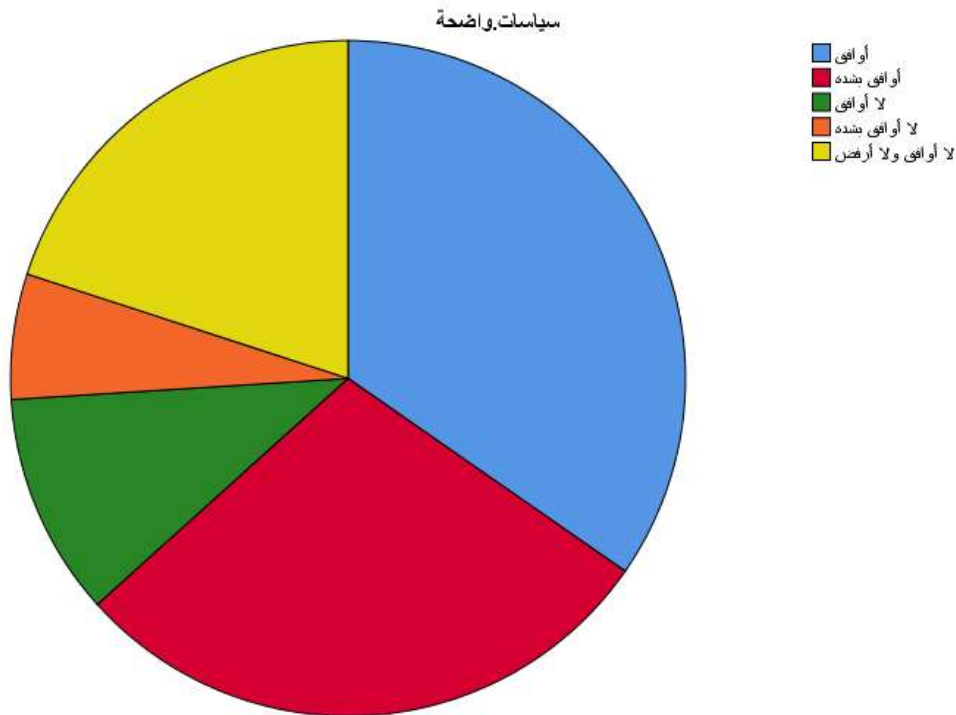
رسم توضيحي ٨: التمثيل البياني ليتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.

■ تمتك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.

34.7% من المشاركين يوافقون على أن شركاتهم تمتك سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح، و28.7% يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين (63.4%) يعتقدون بوجود سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح في شركاتهم. بينما 10.7% لا يوافقون، و6.0% لا يوافقون بشدة، و20.0% لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على وجود أقلية لا ترى وجود هذه السياسات أو لديها موقف محايد.

تمتلك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	52	34.7	34.7	34.7
	أوافق بشدة	43	28.7	28.7	63.3
	لا أوافق	16	10.7	10.7	74.0
	لا أوافق بشدة	9	6.0	6.0	80.0
	لا أوافق ولا أرفض	30	20.0	20.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٩: الوصف الاحصائي ل تمتك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.



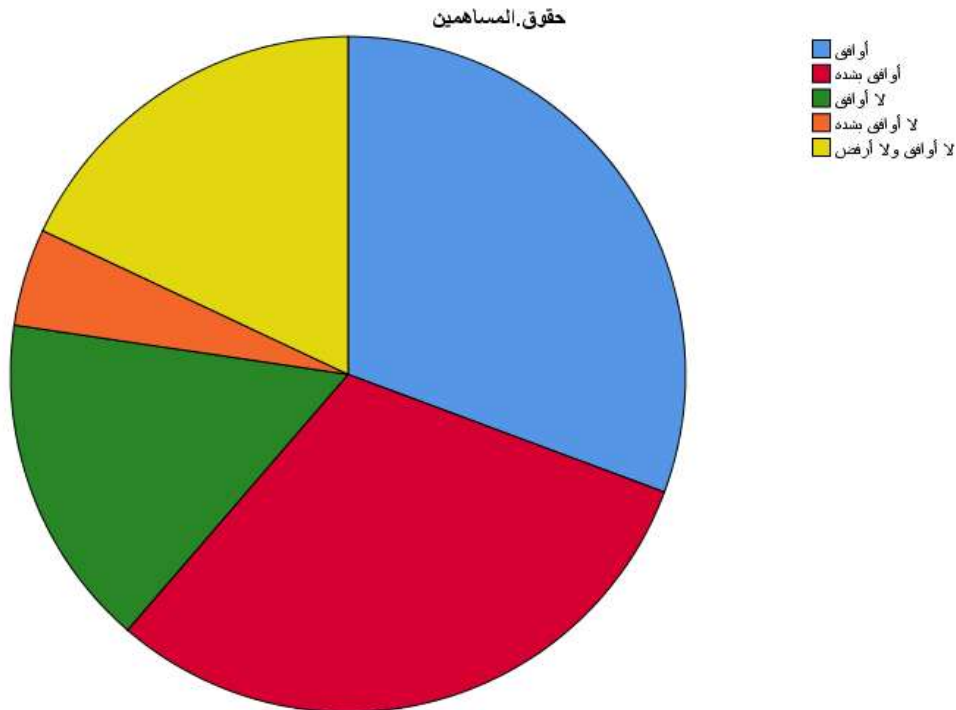
رسم توضيحي ٩: الممثل البياني ل تمتك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح

■ يتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.

من الواضح أن ٣٠,٧٪ من المشاركين يوافقون على أن المساهمين يتمتعون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت، و٣٠,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين (٦١,٤٪) يرون أن حقوق المساهمين مصانة. بينما ١٦,٠٪ لا يوافقون، و٤,٧٪ لا يوافقون بشدة، و ١٨,٠٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على وجود أقلية لا ترى أن حقوق المساهمين مصانة بشكل كامل أو لديها موقف محايد.

يتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	46	30.7	30.7	30.7
	أوافق بشدة	46	30.7	30.7	61.3
	لا أوافق	24	16.0	16.0	77.3
	لا أوافق بشدة	7	4.7	4.7	82.0
	لا أوافق ولا أرفض	27	18.0	18.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٠: الوصف الاحصائي لـيتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.



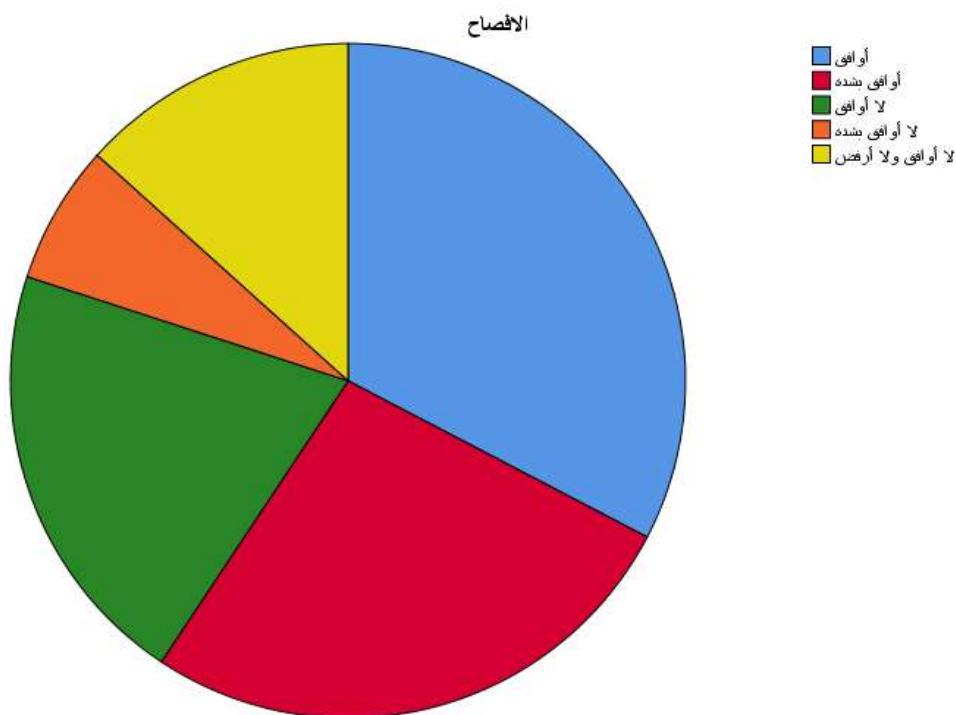
رسم توضيحي ١٠: الممثل البياني لـيتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت

■ تتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.

من الواضح أن ٣٢,٧٪ من المشاركين يوافقون على أن شركاتهم تتبع سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية، و٢٦,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن غالبية المشاركين (٥٩,٤٪) يرون أن هناك شفافية في الإفصاح عن الرواتب والمكافآت. بينما ٢٠,٧٪ لا يوافقون، و٦,٧٪ لا يوافقون بشدة، و١٣,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى وجود شفافية كافية في هذا الجانب أو لديها موقف محايد.

تتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	49	32.7	32.7	32.7
	أوافق بشدة	40	26.7	26.7	59.3
	لا أوافق	31	20.7	20.7	80.0
	لا أوافق بشدة	10	6.7	6.7	86.7
	لا أوافق ولا أرفض	20	13.3	13.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١١: الوصف الاحصائي لتتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.



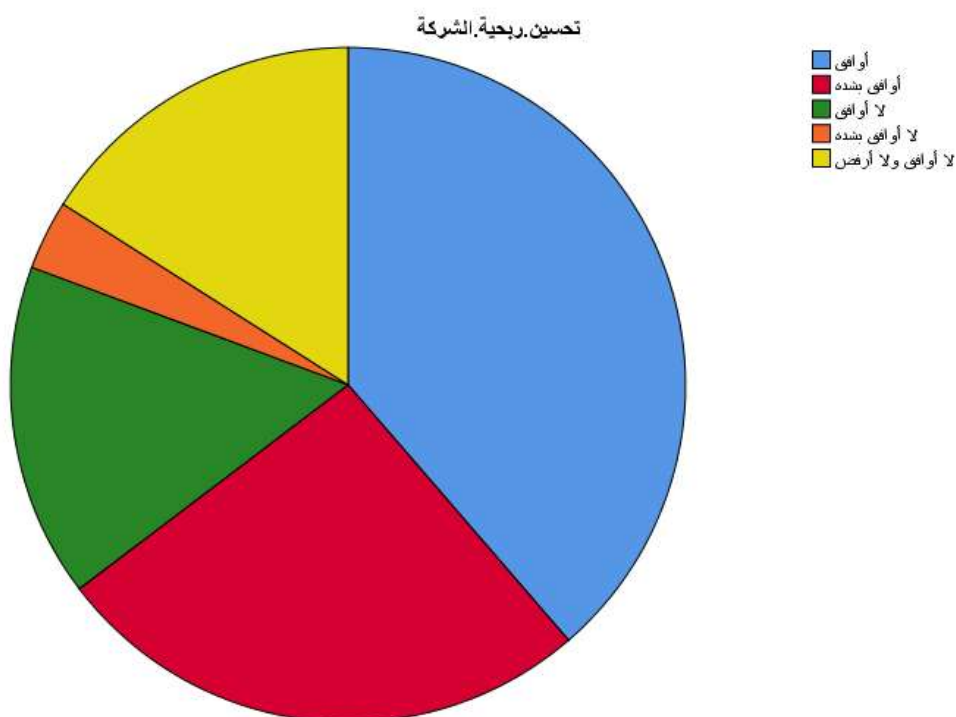
رسم توضيحي ١١: التمثيل البياني لتتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية

■ ساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.

من الواضح أن ٣٨,٧٪ من المشاركين يوافقون على أن معايير الحوكمة ساهمت في تحسين ربحية الشركة، و ٢٦,٠٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن غالبية المشاركين (٦٤,٧٪) يرون أن معايير الحوكمة كان لها تأثير إيجابي على ربحية شركاتهم. بينما ١٦,٠٪ لا يوافقون، و ٣,٣٪ لا يوافقون بشدة، و ١٦,٠٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى تأثيراً إيجابياً للحوكمة على الربحية أو لديها موقف محايد.

ساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	58	38.7	38.7	38.7
	أوافق بشدة	39	26.0	26.0	64.7
	لا أوافق	24	16.0	16.0	80.7
	لا أوافق بشدة	5	3.3	3.3	84.0
	لا أوافق ولا أرفض	24	16.0	16.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٢: الوصف الحصائي لساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.



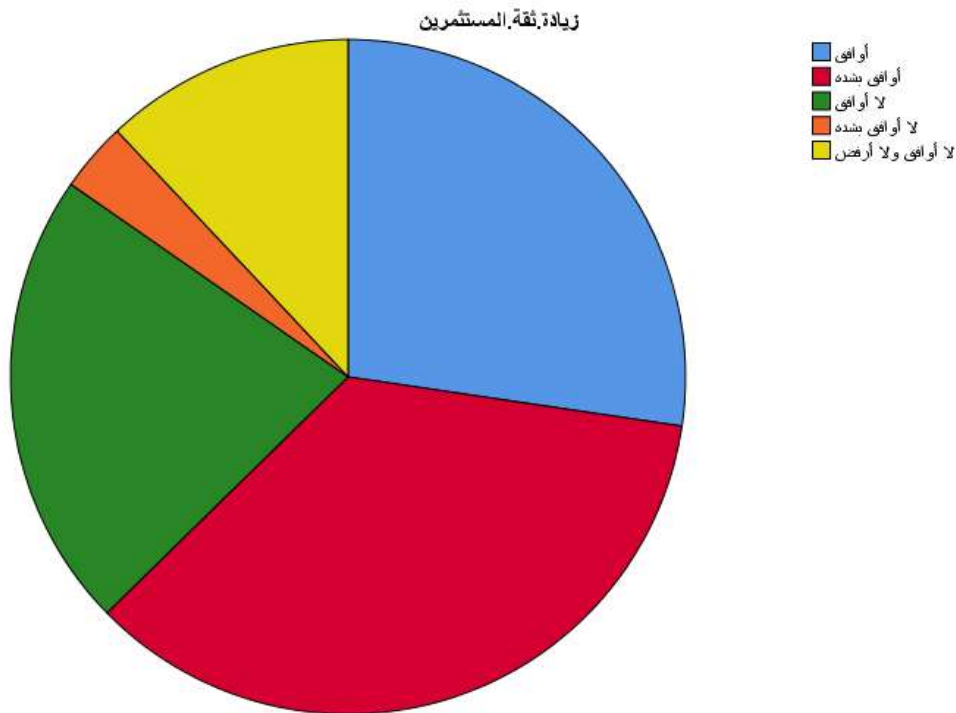
رسم توضيحي ١٢: التمثيل البياني لساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة

■ أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.

من الواضح أن ٢٧,٣٪ من المشاركين يوافقون على أن تطبيق الحوكمة أدى إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة، و٣٥,٣٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن غالبية المشاركين (٦٢,٦٪) يرون أن تطبيق الحوكمة عزز ثقة المستثمرين. بينما ٢٢,٠٪ لا يوافقون، و٣,٣٪ لا يوافقون بشدة، و١٢,٠٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى تأثيراً إيجابياً للحوكمة على ثقة المستثمرين أو لديها موقف محايد.

أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	41	27.3	27.3	27.3
	أوافق بشدة	53	35.3	35.3	62.7
	لا أوافق	33	22.0	22.0	84.7
	لا أوافق بشدة	5	3.3	3.3	88.0
	لا أوافق ولا أرفض	18	12.0	12.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٣: الوصف الاحصائي ل أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.



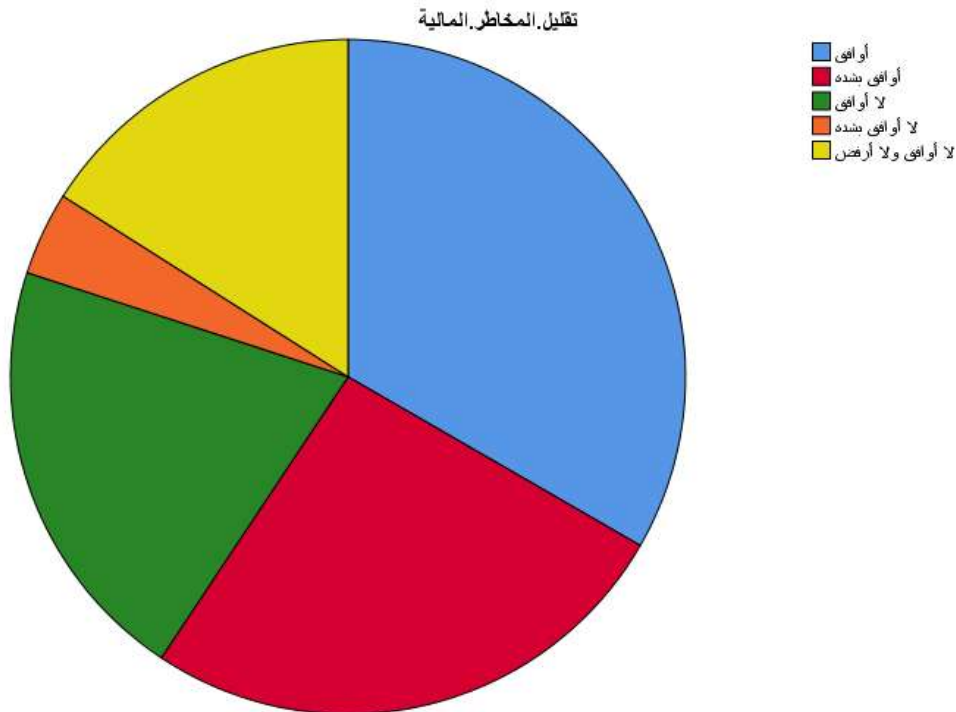
رسم توضيحي ١٣: التمثيل البياني أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.

■ يساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.

من الواضح أن ٣٣,٣٪ من المشاركين يوافقون على أن الالتزام بالحوكمة يساهم في تقليل المخاطر المالية للشركة، و ٢٦,٠٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن غالبية المشاركين (٥٩,٣٪) يرون أن الالتزام بالحوكمة يقلل من المخاطر المالية. بينما ٢٠,٧٪ لا يوافقون، و ٤,٠٪ لا يوافقون بشدة، و ١٦,٠٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى تأثيراً للحوكمة على تقليل المخاطر المالية أو لديها موقف محايد.

يساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	50	33.3	33.3	33.3
	أوافق بشدة	39	26.0	26.0	59.3
	لا أوافق	31	20.7	20.7	80.0
	لا أوافق بشدة	6	4.0	4.0	84.0
	لا أوافق ولا أرفض	24	16.0	16.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٤: الوصف الاحصائي ليساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.



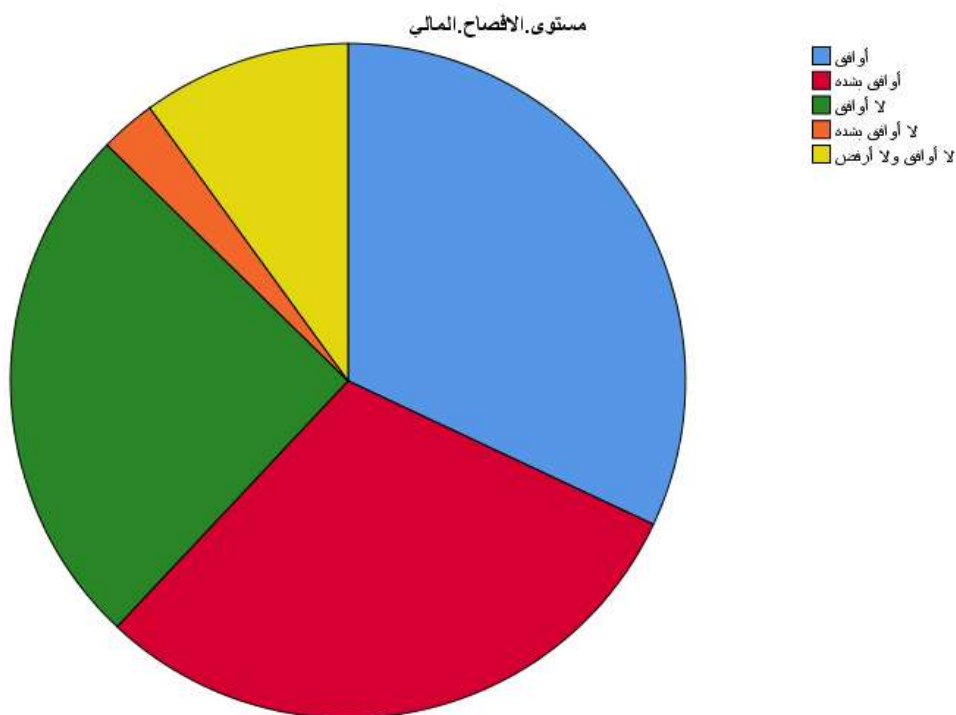
رسم توضيحي ١٤: التمثيل البياني ليساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة

■ **ينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.**

من الواضح أن ٣٢,٠٪ من المشاركين يوافقون على أن مستوى الإفصاح المالي ينعكس على استقرار الأداء المالي للشركة، و ٣٠,٠٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين (٦٢,٠٪) يرون أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح المالي واستقرار الأداء المالي. بينما ٢٥,٣٪ لا يوافقون، و ٢,٧٪ لا يوافقون بشدة، و ١٠,٠٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذه العلاقة أو لديها موقف محايد.

ينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	48	32.0	32.0	32.0
	أوافق بشدة	45	30.0	30.0	62.0
	لا أوافق	38	25.3	25.3	87.3
	لا أوافق بشدة	4	2.7	2.7	90.0
	لا أوافق ولا أرفض	15	10.0	10.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٥: الوصف الاحصائي لينةكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.



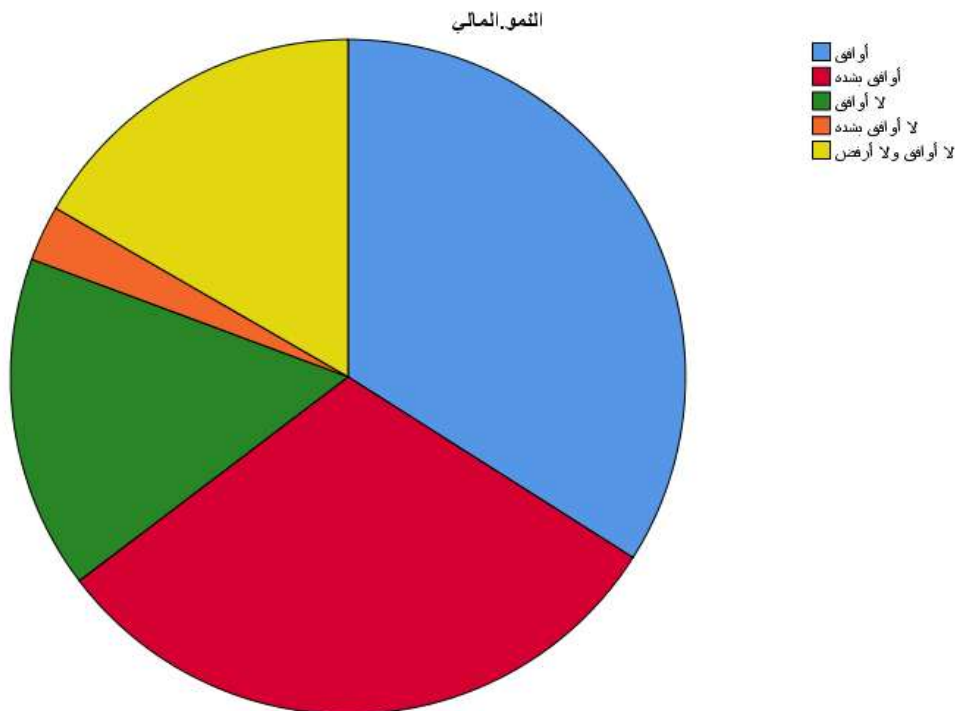
رسم توضيحي ١٥: التمثيل البياني لينةكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة

■ تحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة.

من الواضح أن ٣٤,٠٪ من المشاركين يوافقون على أن الشركة تحافظ على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة، و٣٠,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين (٦٤,٧٪) يرون أن تطبيق الحوكمة يساهم في تحقيق نمو مالي مستقر. بينما ١٦,٠٪ لا يوافقون، و٢,٧٪ لا يوافقون بشدة، و١٦,٧٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التأثير أو لديها موقف محايد.

تحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	34.0	34.0	34.0
	أوافق بشدة	46	30.7	30.7	64.7
	لا أوافق	24	16.0	16.0	80.7
	لا أوافق بشدة	4	2.7	2.7	83.3
	لا أوافق ولا أرفض	25	16.7	16.7	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٦: الوصف الاحصائي لتحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة



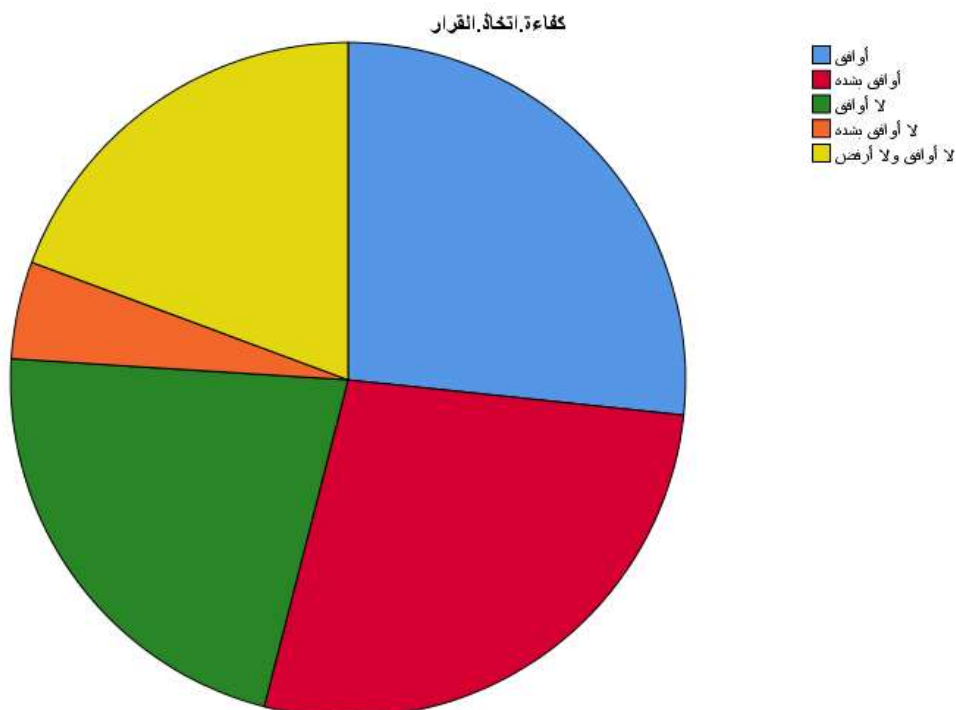
رسم توضيحي ١٦: التمثيل البياني لتحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة

■ يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.

من الواضح أن ٢٦,٧٪ من المشاركين يوافقون على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة، و ٢٧,٣٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أكثر من نصف المشاركين (٥٤,٠٪) يرون أن تطبيق الحوكمة يحسن من كفاءة اتخاذ القرارات. بينما ٢٢,٠٪ لا يوافقون، و ٤,٧٪ لا يوافقون بشدة، و ١٩,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التأثير أو لديها موقف محايد.

يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	40	26.7	26.7	26.7
	أوافق بشدة	41	27.3	27.3	54.0
	لا أوافق	33	22.0	22.0	76.0
	لا أوافق بشدة	7	4.7	4.7	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	29	19.3	19.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٧: الوصف الاحصائي ليؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.



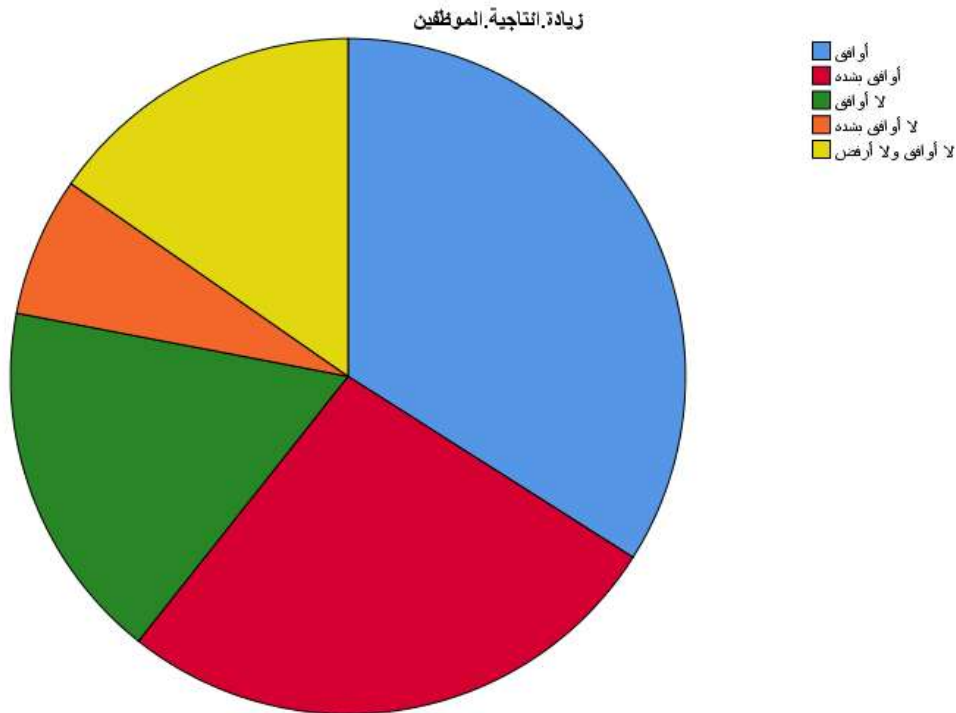
رسم توضيحي ١٧: التمثيل البياني ليؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة

■ تساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.

من الواضح أن ٣٤,٠٪ من المشاركين يوافقون على أن الحوكمة المؤسسية تساهم في زيادة إنتاجية الموظفين، و٢٦,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن غالبية المشاركين (٦٠,٧٪) يرون أن للحوكمة المؤسسية دور في زيادة إنتاجية الموظفين. بينما ١٧,٣٪ لا يوافقون، و٦,٧٪ لا يوافقون بشدة، و١٥,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التأثير أو لديها موقف محايد.

تساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	34.0	34.0	34.0
	أوافق بشدة	40	26.7	26.7	60.7
	لا أوافق	26	17.3	17.3	78.0
	لا أوافق بشدة	10	6.7	6.7	84.7
	لا أوافق ولا أرفض	23	15.3	15.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٨: الوصف الاحصائي لتساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.



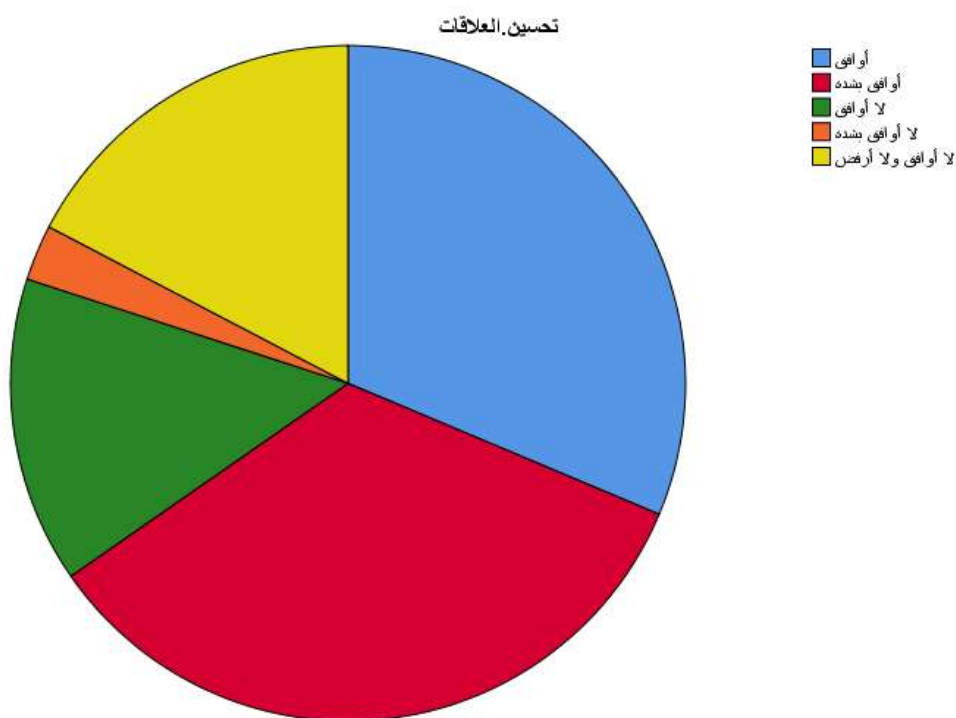
رسم توضيحي ١٨: التمثيل البياني لتساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين

■ تساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.

من الواضح أن ٣١,٣٪ من المشاركين يوافقون على أن سياسات الحوكمة تساعد في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء، و ٣٤,٠٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أغلبية المشاركين (٦٥,٣٪) يرون أن لسياسات الحوكمة دور إيجابي في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء. بينما ١٤,٧٪ لا يوافقون، و ٢,٧٪ لا يوافقون بشدة، و ١٧,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التأثير أو لديها موقف محايد.

تساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	47	31.3	31.3	31.3
	أوافق بشدة	51	34.0	34.0	65.3
	لا أوافق	22	14.7	14.7	80.0
	لا أوافق بشدة	4	2.7	2.7	82.7
	لا أوافق ولا أرفض	26	17.3	17.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ١٩: الوصف الاحصائي لتساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.



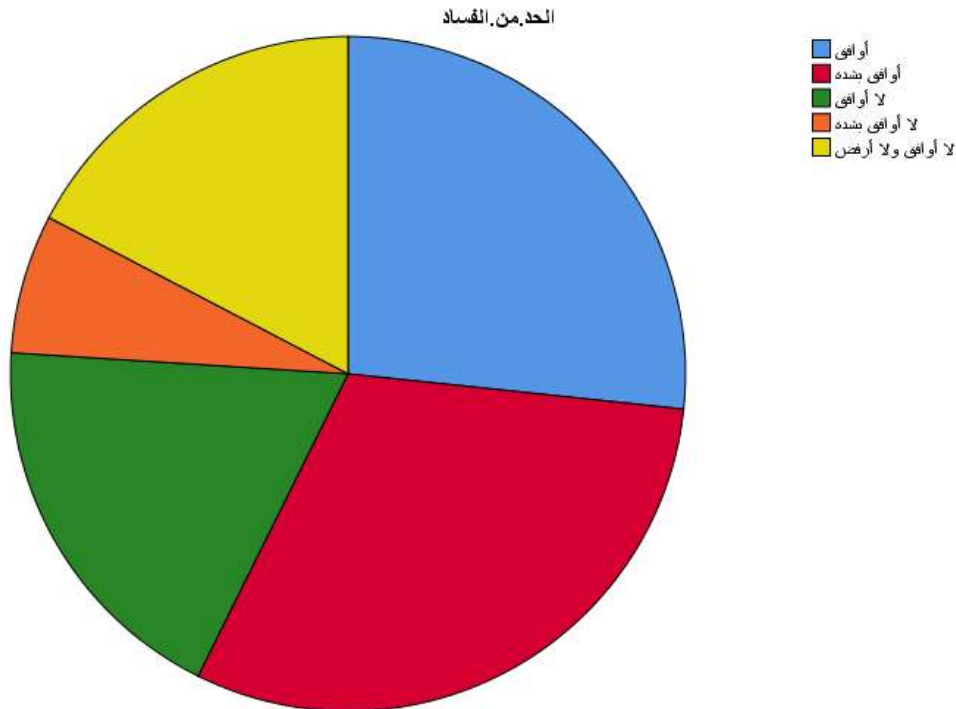
رسم توضيحي ١٩: التمثيل البياني لتساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء

■ تساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.

من الواضح أن ٢٦,٧٪ من المشاركين يوافقون على أن الحوكمة تساهم في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة، و٣٠,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أكثر من نصف المشاركين (٥٧,٤٪) يرون أن للحوكمة دور في الحد من الفساد الإداري. بينما ١٨,٧٪ لا يوافقون، و٦,٧٪ لا يوافقون بشدة، و١٧,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التأثير أو لديها موقف محايد.

تساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	40	26.7	26.7	26.7
	أوافق بشدة	46	30.7	30.7	57.3
	لا أوافق	28	18.7	18.7	76.0
	لا أوافق بشدة	10	6.7	6.7	82.7
	لا أوافق ولا أرفض	26	17.3	17.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٢٠: الوصف الاحصائي لتساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.



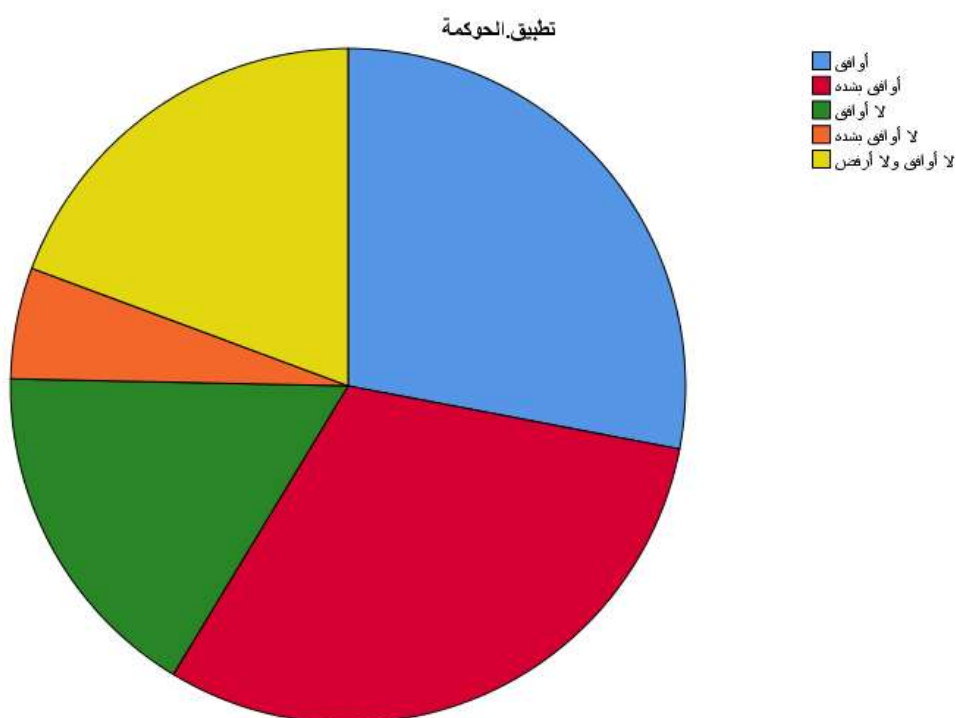
رسم توضيحي ٢٠: التمثيل البياني لتساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة

■ يتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.

من الواضح أن ٢٨,٠٪ من المشاركين يوافقون على أنه يتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء، و٣٠,٧٪ يوافقون بشدة. وهذا يدل على أن أكثر من نصف المشاركين (٥٨,٧٪) يرون أن معايير الحوكمة تطبق على جميع المستويات. بينما ١٦,٧٪ لا يوافقون، و٥,٣٪ لا يوافقون بشدة، و١٩,٣٪ لا يوافقون ولا يرفضون. وهذا يدل على أن هناك أقلية لا ترى هذا التطبيق الشامل أو لديها موقف محايد.

يتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	42	28.0	28.0	28.0
	أوافق بشدة	46	30.7	30.7	58.7
	لا أوافق	25	16.7	16.7	75.3
	لا أوافق بشدة	8	5.3	5.3	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	29	19.3	19.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

جدول ٢١: الوصف الاحصائي لبيانات تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.



رسم توضيحي ٢١: التمثيل البياني لبيانات تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء

■ تحليل الموثوقية والشفافية للبيانات

يوضح تحليل الموثوقية والشفافية للبيانات أن عدد الحالات الصالحة (Valid Cases) هو ١٥٠ حالة، ولا توجد حالات مستبعدة (Excluded Cases). قيمة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) هي ٠,٨٥٩، وقيمة معامل كرونباخ ألفا المبني على العناصر الموحدة (Cronbach's Alpha Based on Standardized Items) هي ٠,٨٠٣، وعدد العناصر (N of Items) هو ٢٠. وهذا يدل على أن البيانات تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية الداخلية.

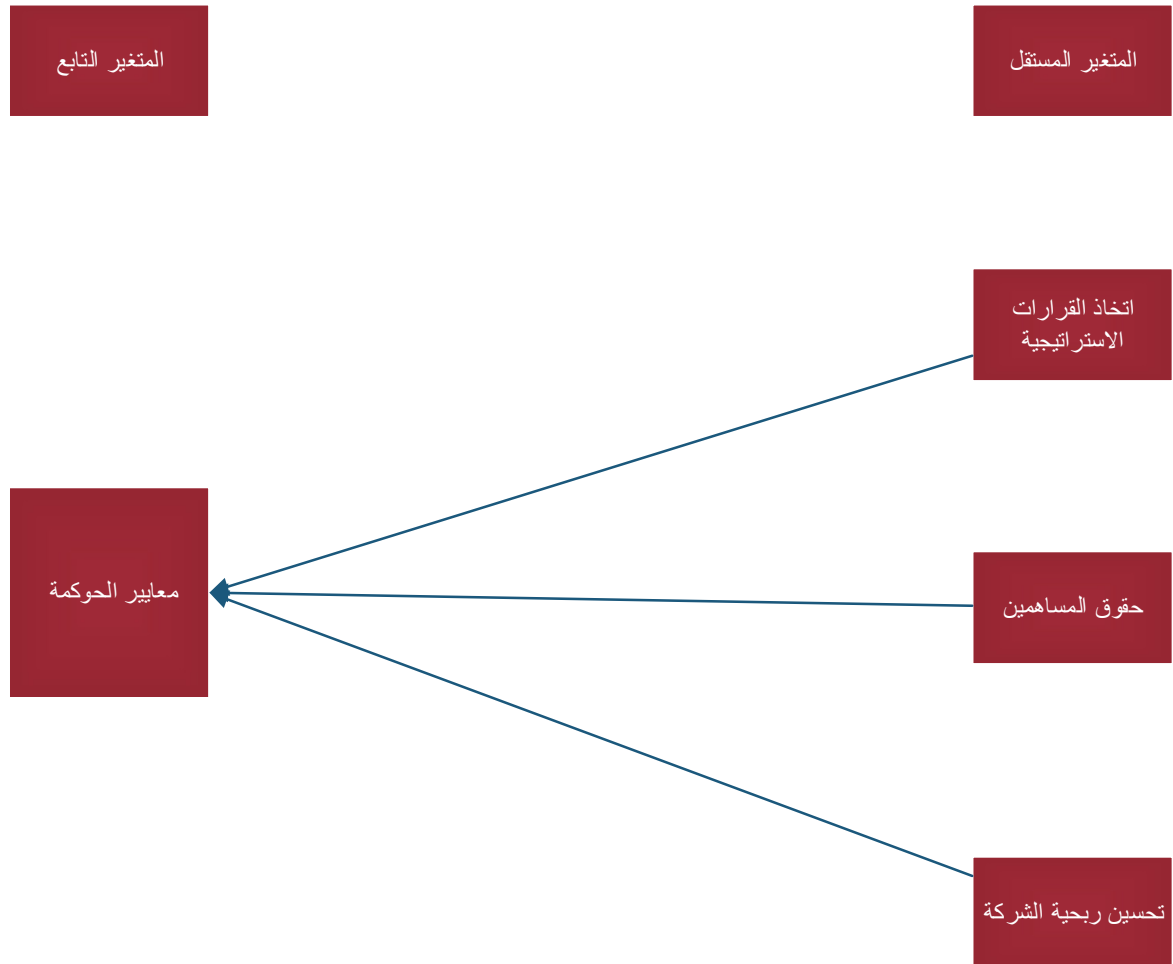
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	150	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	150	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول ٢٢: ملخص معالجة القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.859	.803	20

جدول ٢٣: تحليل الموثوقية والشفافية للبيانات

■ متغيرات الدراسة



رسم توضيحي ٢٢ : متغيرات الدراسة

■ تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة

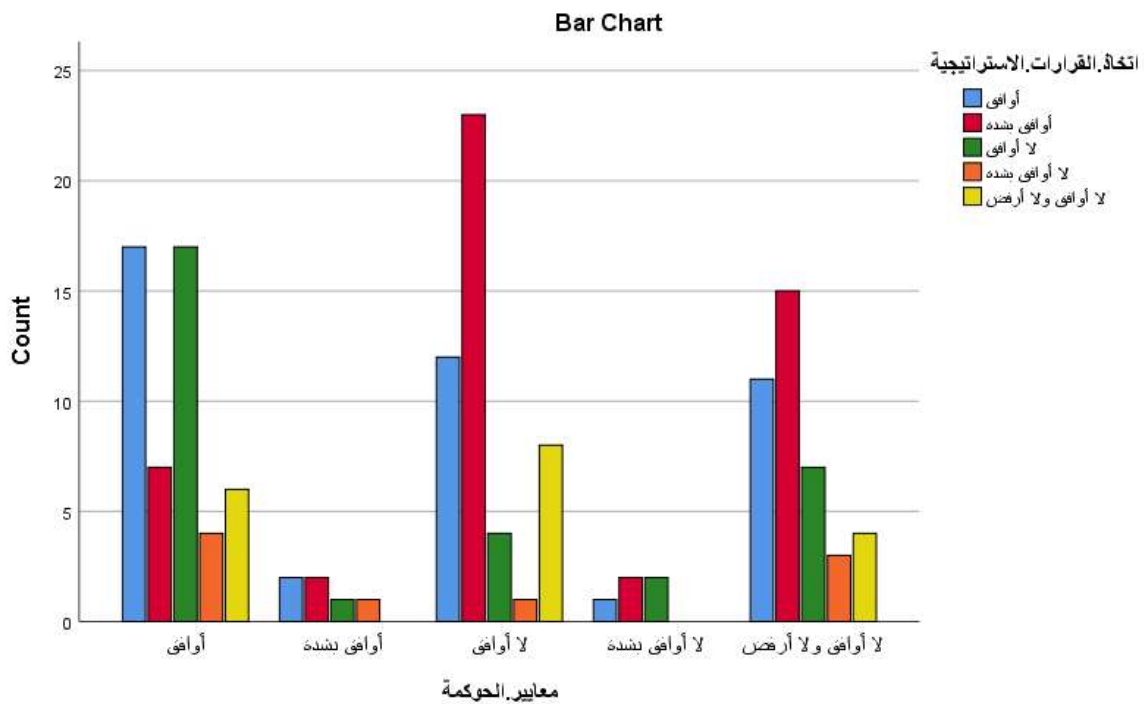
أداة إحصائية تستخدم لفحص العلاقة بين متغيرين فئويين أو أكثر، حيث يعرض الجدول عدد الحالات أو النسب المئوية ضمن كل مجموعة مشتركة من فئات المتغيرات، مع إجماليات هامشية لكل فئة. يُستخدم اختبار مربع كاي (Chi-Square) لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، أي ما إذا كان المتغيران مستقلين أم مرتبطين. يكشف هذا التحليل عن وجود علاقة بين المتغيرات (أو عدم وجودها)، اتجاهها (إيجابي أو سلبي)، وقوتها، مما يساعد في فهم الأنماط والتوزيعات المشتركة بين متغيرات الدراسة.

■ دور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

من الواضح ان درجة الحرية تساوي (٣) وهذا يدل وجود علاقة بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية وبين دور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	24.263 ^a	٣	.084
Likelihood Ratio	27.166	٣	.040
Linear-by-Linear Association	.354	1	.552
N of Valid Cases	150		
a. 14 cells (56.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .30.			

جدول ٢٤: اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة



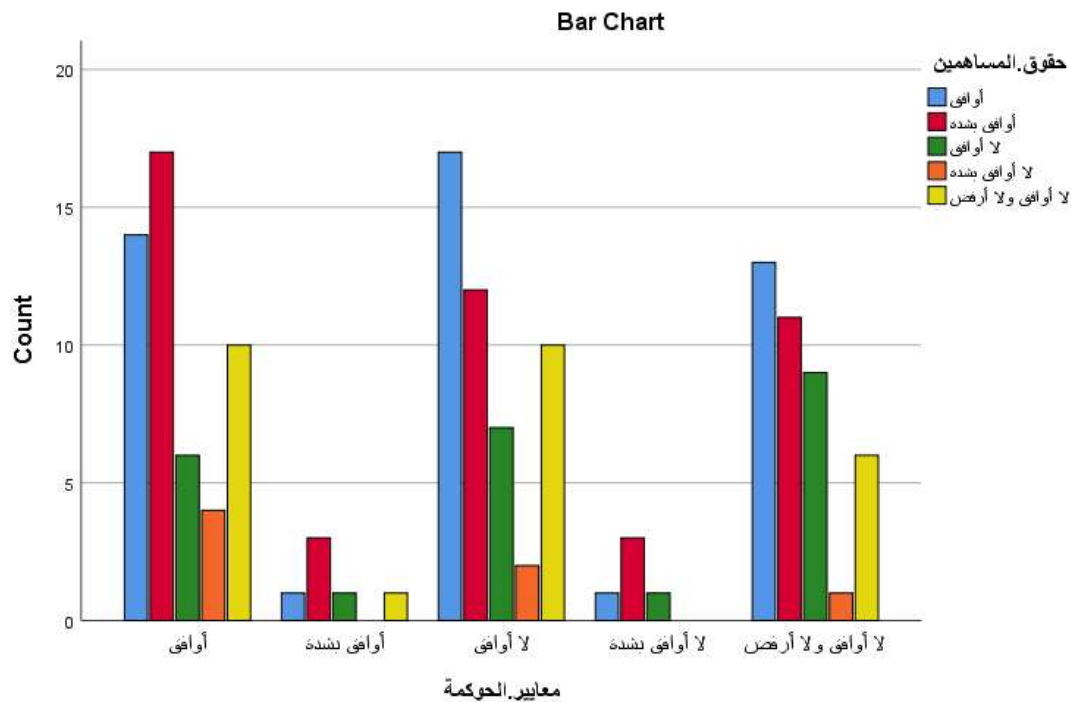
رسم توضيحي ٢٣: دور معايير الحوكمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على أداء الشركات المدرجة

- دور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

نلاحظ ان درجة الحرية بين المتغيرات (٤) وهذا يدل علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.201 ^a	٤	.905
Likelihood Ratio	10.146	٤	.859
Linear-by-Linear Association	.515	1	.473
N of Valid Cases	150		
a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .23.			

جدول ٢٥: اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.



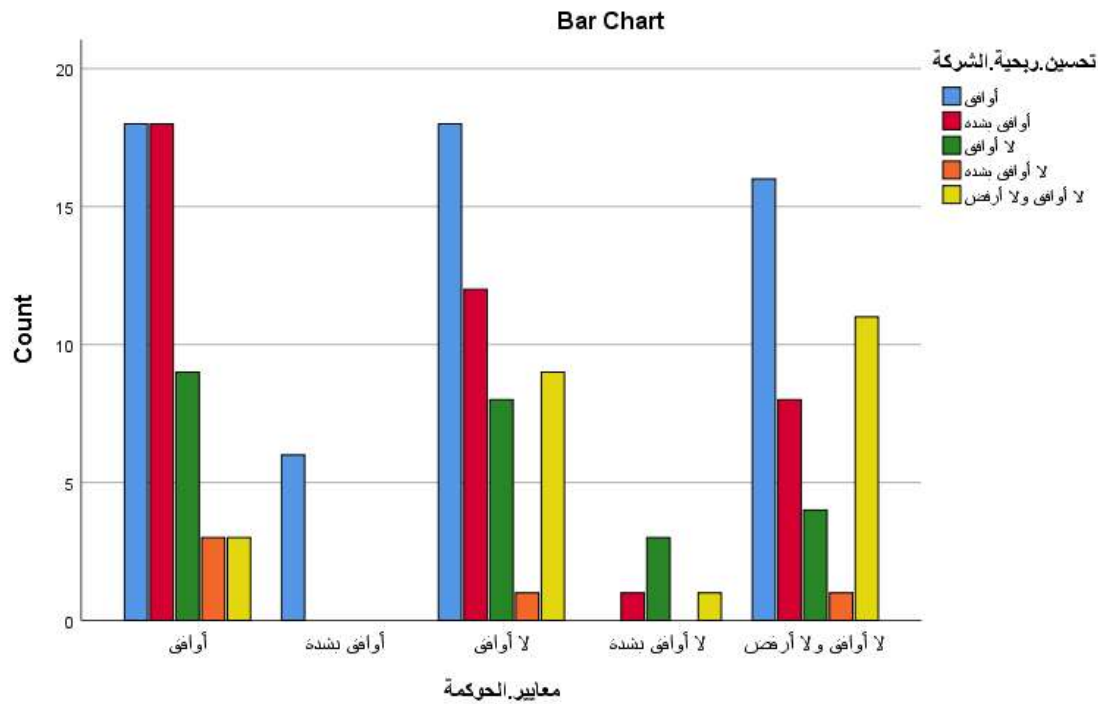
رسم توضيحي ٢٤: دور معايير الحوكمة في توزيع حقوق المساهمين بعدالة وتأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية

■ دور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

من الواضح ان درجة الحرية تساوي (٣) وهذا يدل وجود علاقة بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية دور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	29.337 ^a	٣	.022
Likelihood Ratio	31.130	٣	.013
Linear-by-Linear Association	3.774	1	.052
N of Valid Cases	150		
a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .17.			

جدول ٢٦ اختبار كاي اسكوير لدور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).



رسم توضيحي ٢٥: دور معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

■ تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

يوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيرات الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (اتخاذ القرارات الاستراتيجية، حقوق المساهمين، تحسين ربحية الشركة) والمتغير التابع (معايير الحوكمة)، حيث إن قيمة F تساوي ٢,٠٥٦ ومستوى الدلالة (Sig.) يساوي ٠,٠٢٤، وهي أقل من ٠,٠٥. هذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	56.700	٣	4.725	2.056	.024
Residual	314.773	137	2.298		
Total	371.473	١٤٠			
a. Dependent Variable: المعايير. الحوكمة					
b. Model: (Intercept), اتخاذ القرارات الاستراتيجية, حقوق المساهمين, تحسين ربحية الشركة					

جدول ٢٧: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.000	.391	.153	.078	1.52
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), اتخاذ القرارات الاستراتيجية, حقوق المساهمين, تحسين ربحية الشركة				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

جدول ٢٨: ملخص نموذج عامل بايز، ب

التوصيات

- تعزيز الالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية: يجب على الشركات المدرجة في "تداول" الالتزام التام بالمعايير الدولية والمحلية للحوكمة، وذلك لضمان الشفافية، والمساءلة، وحماية حقوق المساهمين.
- تحسين الإفصاح والشفافية: ينبغي على الشركات تبني سياسات إفصاح أكثر وضوحًا وتفصيلًا، مما يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من مصداقية الشركات في السوق المالية.
- تفعيل دور اللجان الرقابية: يجب تفعيل دور لجان التدقيق والمراجعة الداخلية لضمان الامتثال لمبادئ الحوكمة والحد من المخاطر المالية والإدارية التي قد تؤثر على أداء الشركات.
- تطوير آليات حماية حقوق المساهمين: يوصى بوضع سياسات واضحة تحمي حقوق المساهمين، مع تمكينهم من المشاركة الفعالة في القرارات الاستراتيجية للشركات، وتعزيز دور الجمعيات العمومية.
- تعزيز كفاءة مجالس الإدارة: ينبغي التركيز على تطوير مجالس الإدارة من خلال تعيين أعضاء يتمتعون بالكفاءة والخبرة، مع تعزيز استقلالية المجلس لضمان اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشركة والمساهمين.
- توفير برامج تدريبية للقيادات التنفيذية: يوصى بتنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال الحوكمة والإدارة المالية لضمان قدرة القيادات التنفيذية على تطبيق مبادئ الحوكمة بفعالية.
- الاستفادة من التكنولوجيا المالية في تعزيز الحوكمة: يمكن استخدام الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا المالية (Fintech) لتحسين إدارة المخاطر وتوفير تقارير مالية أكثر دقة وشفافية.

المراجع

المراجع

- The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of Listed Companies: Evidence from Saudi Arabia (٢٠٢٣). Abdulaziz Adel Aldaarmi
تم الاسترداد من <https://www.refaad.com/Journal/Article/1381>
- Review of Corporate Governance Theories (٢٠٢٢). Afshan Younas
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/365311196_Review_of_Corporate_Governance_Theories
- Sustainability and Corporate Governance (٢٠٢٣). Alan S. Gutterman
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/371902191_Sustainability_and_Corporate_Governance
- The relationship between corporate governance mechanisms and financial performance: the case of listed industrial companies in Oman (٢٠٢٣). Alina Raboshuk
تم الاسترداد من <https://epec.knutd.edu.ua/handle/123456789/24925>
- Human Capital Theory in Education (٢٠١٥). Donald Gillies
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/314689697_Human_Capital_Theory_in_Education
- Stakeholder Theory As an Ethical Approach to Effective Management: applying the theory to multiple contexts (٢٠١٥). Jeffrey S. Harrison
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/283194075_Stakeholder_Theory_As_an_Ethical_Approach_to_Effective_Management_applying_the_theory_to_multiple_contexts
- Examining the Impact of Corporate Governance on Investors and Investee Companies: Evidence from Yemen (٢٠٢٣). Fahd Alduais
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/366899112_Examining_the_Impact_of_Corporate_Governance_on_Investors_and_Investee_Companies_Evidence_from_Yemen
- Impact of Saudi corporate governance code and governance structures on industrial firms' performance in Saudi Arabia (٢٠٢٤). Fatma Zehri
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/381214264_Impact_of_Saudi_corporate_governance_code_and_governance_structures_on_industrial_firms_performance_in_Saudi_Arabia
- Corporate Governance and Corporate Political Responsibility (٢٠٢٣). Hesham Ali
تم الاسترداد من <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00076503231157725>
- Resource-Based Theory: Creating and Sustaining Competitive Advantage (٢٠٢٣). Jay B Barney
تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/375209931_Resource-Based_Theory_Creating_and_Sustaining_Competitive_Advantage
- The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on the Performance of Saudi Arabian Companies: Evidence from the Top 100 Non-Financial Companies Listed on Tadawul (٢٠٢٤). Maha Abu Hussain
تم الاسترداد من <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/17/7660>
- Do Publicly Listed Insurance Firms in Saudi Arabia Have Strong Corporate Governance? (٢٠٢٣). Mamdouh Abdulaziz Saleh
تم الاسترداد من <https://www.mdpi.com/2227-7099/11/1/21>

Agency theory, corporate governance and corruption: .(٢٠٢٤) .Mamdouh Abdulaziz Saleh Al-Faryan
an integrative literature review approach . تم الاسترداد من
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2024.2337893>

The impact of corporate governance on the relationship .(٢٠١٩) .Manar Mansour Elgarboa
Between the behavior of the Executive Director and the management of profits: an applied
study on companies listed on the Saudi stock market . تم الاسترداد من
https://aljaxu.journals.ekb.eg/article_56635.html?lang=en

The Significance of Corporate Governance .(٢٠٢٢) .Megan O'Neil
تم الاسترداد من
<https://www.hraddict.com/corporate-governance>

The Moderating Role of Corporate Governance on the .(٢٠٢٣) .Mohammed Almarshhadani
Relationship Between Strategic Management and Firm Performance: A Conceptual Study
الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/373645930_The_Moderating_Role_of_Corporate_Governance_on_the_Relationship_Between_Strategic_Management_and_Firm_Performance_A_Conceptual_Study

Role of institutions in shaping corporate governance system: evidence .(٢٠٢٠) .Muhammad Arslan
from emerging economy . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844020303650>

The “Transparency for Safety” Triangle: Developing a Smart Transparency .(٢٠٢٢) .Paul Lindhout
Framework to Achieve a Safety Learning Community . تم الاسترداد من
<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9566178>

The Role of Internal Control Systems in Ensuring Financial Performance .(٢٠٢٣) .Ruba Hamed
Sustainability . تم الاسترداد من
Performance Sustainability

Study on Comparison of Risk-Return Analysis of Public and Private Sector .(٢٠١٨) .Sai Prakash L
Banks listed on BankNifty . تم الاسترداد من
https://www.jobmer.org/2018/Vol2_Issue1_full_issue.pdf#page=19

Corporate Governance and Tobin's Q as a Measure of Organizational .(٢٠١٧) .Satwinder Singh
Performance . تم الاسترداد من
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/1467-8551.12237>

The Relationship between Corporate Governance and Organizational .(٢٠١٧) .Toyin Ishola Lasisi
Performance in Nigerian Companies . تم الاسترداد من
<https://scholarworks.waldenu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4502&context=dissertations>

Corporate governance and board of directors: The effect of a board .(٢٠١٩) .Valeria Naciti
composition on firm sustainability performance . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0959652619325879>

The evolution of financial reporting quality for companies listed on the .(٢٠٢٣) .Waleed Alsuhaibani
Tadawul Stock Exchange in Saudi Arabia: New emerging markets' evidence . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1566014123000146>

The impact of corporate governance on financial performance of .(٢٠٢٠) .Waleed M. Al-ahdal

Indian and GCC listed firms: An empirical investigation . ٥١ . تم الاسترداد من

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0275531918308183>

Environmental, social, and governance performance and corporate innovation .(٢٠٢٤) .Wanyi Chen

novelty . تم الاسترداد من

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2096248724000031>

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة
- العمر
- الجنس
- الدرجة
- أسئلة الاستبانة
- تلتزم شركتي بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بانتظام.
- يوجد فصل واضح بين السلطات التنفيذية والإدارية في شركتي.
- يساهم مجلس الإدارة بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري وفقاً لمعايير واضحة.
- تمتلك شركتي سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.
- يتمتع المساهمون بحقوقهم الكاملة في المشاركة في الاجتماعات والتصويت.
- تتبع شركتي سياسات واضحة للإفصاح عن الرواتب والمكافآت التنفيذية.
- ساهمت معايير الحوكمة في تحسين ربحية الشركة.
- أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة.
- يساهم الالتزام بالحوكمة في تقليل المخاطر المالية للشركة.
- ينعكس مستوى الإفصاح المالي على استقرار الأداء المالي للشركة.
- تحافظ الشركة على مستويات مستقرة من النمو المالي بفضل تطبيق الحوكمة.
- يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل الشركة.
- تساهم الحوكمة المؤسسية في زيادة إنتاجية الموظفين.
- تساعد سياسات الحوكمة في تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء.
- تساهم الحوكمة في الحد من الفساد الإداري داخل الشركة.
- يتم تطبيق معايير الحوكمة على كافة المستويات الإدارية دون استثناء.

- <https://docs.google.com/forms/d/1sxixzXgyMZCj3hJfzlkTvwivkT6mjFRhvoaf0rIKlmY/edit>

Abstract

By examining the relationship between corporate governance and elements such as transparency, accountability, and board independence, as well as the extent to which these elements affect the financial and operational performance of the company, this study seeks to determine the extent to which the application of corporate governance standards affects the performance of companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul). Focusing on the economic and regulatory landscape of the Kingdom of Saudi Arabia, the study aims to provide a comprehensive theoretical basis on the idea of corporate governance, its importance, and best practices followed in international financial markets. A questionnaire sent to a sample of companies listed on the Saudi Stock Exchange was used to collect data for the study, which is based on a quantitative technique. A comprehensive analysis supported by data on the extent to which corporate governance is applied in these organizations was conducted through the participation of 150 participants in the experiment, who came from a variety of executive and financial departments. Since the results indicated a positive relationship between the application of governance standards and enhancing corporate performance, the data was examined using appropriate statistical techniques to determine the degree to which the application of governance standards affected financial and administrative performance. The study also showed that increasing the independence and transparency of boards of directors enhances investor confidence and the stability of the financial system. In light of these results, the study indicates that in order to achieve financial sustainability and enhance the competitiveness of companies in the Saudi market, it is necessary to improve financial disclosure, strengthen internal control systems, and create regulatory policies that encourage adherence to governance standards.

Mid-Ocean University
College of Management
Specialization in Business Administration



Title of the research

**The impact of applying corporate governance standards on the performance of companies listed
on the Saudi Stock Exchange (Tadawul)**

Prepared by students : Mohammed Mustafa A Alattas

ID Number: 242001605

Supervisor/

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohame

Dr.Fayez Ali Jrad

Year:

2025